الاقتصادية
ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الأحد 21 صفر 1446 هـ • 25 أغسطس 2024 • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد | رقم العدد 132 | عدد الصفحات 22

16 عاماً على الأزمة المالية و«الدار» تتمسك بالأمل والنجاة من الإفلاس

الدار على خط النار «إفلاس»... أم «إنقاذ»

«الاقتصادية» تنشر تفاصيل خطة دار الاستثمار

كتب عادل العادل:

انتهت شركة استشارات عالمية من صياغة عرض « الإنقاذ « الأخير والنهائي في آخر محاولة ومسعى لإنقاذ رقبة « شركة دار الاستثمار « من مقصلة « الإفلاس « التي صدر بشأنها أحكام وأصبحت الشركة على وشك ارتداء «البدلة الحمراء"، مالم يقبل أغلبية الدائنين بالخطة وتبدأ الشركة في تنفيذها.

تنفرد «الاقتصادية» بنشر تفاصيل الخطة الاستشرافية المعروضة للنقاش والتي وصفتها مصادر استثمارية مصرفية بأنها «خطة» الأمل الأخير»

وضعت «الدار» عنواناً عريضا تحفيزياً لجموع الدائنين بالأرقام ووفق خطة زمنية محددة، حيث تضمنت الخطة أن الاسترداد قد يصل حتى كامل القيمة بعد 30شهراً في aحين أن عدم الموافقة على الخطة والمضي في التصفية سيكون الاسترداد بين 1% - إلى 2%.

في السياق ذاته تضمنت خطة الدار إشارات تحذيرية مفادها بأن «الدار" ودائنيها يواجهون في الوقت الراهن مخاطر التصفية الوشيكة، والتي من المرجح أن تؤدي إلى استرداد شديد الانخفاض، مقابل الخطة المقترحة بخصوص عملية البيع المنظم والتي من شأنها تعظيم القيمة وتحقيق الاسترداد الفائق لجميع الدائنين.

وشددت الخطة على أن حالة دار الاستثمار تتطلب التوصل إلى حل يوافق عليه الجميع لتجنب سيناريو التصفية المدمر للقيمة.

المرتكز الأهم والمفصلي في خطة «دار الاستثمار» يقوم على تحويل جميع أصول الدار لشركة جديدة يتملك فيها الدائنون 90% بينما تمتلك الدار 10% وتسوية جميع مطالبات الدائنين من خلال تسييل مجموعة الأصول عن طريق الإجراءات المثلى وأهمها:

1 - تسوية الدائنين بتوزيع نقدي تناسبي.

2 - يحصل الدائنين المصوتين لصالح خطة إعادة الهيكلة الجديدة على حافز نقدي يساوي 1% من مطالبة الدين ويتم دفعها من الأموال التي للشركة لدى شركة الاختيار المميز القابضة المتحررة بالفعل.

3 - يحصل الدائنين على استرداد لا يقل عن 40% خلال 30 شهراً من تاريخ تحرير أول شركة «تمتلك أسهم بنك بوبيان».

4 - فور تحقيق استرداد 40% يحصل الدائنون على 90% من عوائد الأصول المتبقية بالشركة الجديدة.

5 - فور تحقيق استرداد 40% تحصل دار الاستثمار على 10% من عوائد الأصول في الشركة الجديدة لتغطية رسوم الإدارة وضمان التزامها بتنفيذ الخطة بما في ذلك ما يخص تسييل أسهم بنك بوبيان وبعبارة أخرى يحصل مساهمو دار الاستثمار فقط على التوزيع بعدما يسترد الدائنون 40% من الدين.

6 - إذا كان الاسترداد أقل من 40% يمتلك الدائنون جميع أصول الشركة وفي هذه الحالة لن تكون هناك قيمة متبقية لمساهمي دار الاستثمار.

7 - تحفيز المساهمين لتحقيق استرداد بنسبة 40% للدائنين خلال 30 شهر للاستفادة من 10% من عوائد مبيعات الأصول.

8 - أكدت الدار بأنها تمتلك المعرفة المتعمقة للكثير من المطالبات القضائية والأصول بما في ذلك الأداء التاريخي والجدوى والقيمة الأصلية.

9 - وختمت الدار بتحذير مفاده بأنه على النقيض، فإن المضي في التصفية وقيام المصفي بالبيع الإجباري قد يؤدي إلى خسارة الميزة المحتملة مقارنة بعملية البيع المنظم.

10 - سيكون من الأهمية وجود إدارة مشاركة من المساهمين في تسييل الأصول.

«الاقتصادية» تنشر تفاصيل خطة دار الاستثمار

• معرفة الإدارة بالأصول أفضل من المصفي الذي تنقصه الخبرة
• الجميع سيتضرر في حال عدم الهيكلة الصحيحة

مقترحات مصيرية:

تضمنت خطة الهيكلة الجديدة «خطة الأمل الأخير" جملة مقترحات مصيرية تتضمن الآتي:

- تأسيس الشركة الجديدة في الدولة المناسبة لجميع الدائنين.
- رهن الأسهم كضمان مشترك للدائنين المشاركين.
- تحصل شركات الأغراض الخاصة على أحكام التحكيم النهائية بخصوص أسهم بنك بوبيان.
- تقوم الشركة الجديدة بإيجاد الحلول وتلبية طلبات بعض الدائنين غير القادرين على امتلاك حقوق الملكية.
- بعد استرداد الدائنين لنسبة 40 % خلال 30 شهراً، يمكن استرداد الـ 60 % المتبقية من أي عوائد فائضة، علاوة على ذلك ضمان الدائنين من خلال رهن الأسهم في أي دولة أو أي ولاية قضائية مناسبة لجميع الدائنين.
- عرض ضمان إضافي مع الضمان والتنفيذ المباشرين.
- التزام كامل وشفاف بحقوق الإدارة والحوكمة المحسنة.

ضمانات النجاح

- اشتملت خطة «الأمل الأخير» المحسنة التي عرضتها شركة الدار للنقاش مع الدائنين على بعض التطمينات والضمانات المحفزة، خصوصاً في ظل المرحلة الحرجة التي تقف فيها الشركة حالياً على حافة الإفلاس وتتضمن الآتي:

1 – رقابة من المحكمة والدائنين، بحيث يتم تعيين لجنة من الدائنين لمراقبة تنفيذ الخطة والحصول على مقاعد في مجلس الإدارة.

2 – إشراف لجنة الإفلاس وأمين الإفلاس على تنفيذ الخطة.

«البنك التجاري» وسيناريو التصفية

- تمت الإشارة ضمن هيكل خطة « الدار « بأن غالبية قيمة الأصول في صورة مطالبات طارئة، ومن غير المرجح أن تؤدي إلى تحقيق قيمتها الكاملة، كما أن هناك الكثير من الأطراف قبل دائني دار الاستثمار دون ضمان في الترتيب بما في ذلك «البنك التجاري الكويتي» مما سيؤدي إلى انخفاض القيمة في سيناريو التصفية.
- البنك التجاري الكويتي هو دائن مضمون وسوف يحصل على نسبة كبيرة من التوزيعات من بيع المطالبات مما يترك توزيعات قليلة للدائنين الآخرين.

المرتبة التاسعة!

- ضمن سيناريوهات عدم وجود خطة إعادة هيكلة، ما سيؤدي إلى نتائج منخفضة القيمة بصورة كبيرة، برز تأكيد على أنه من المرجح عدم وجود قيمة متبقية أو محدودة للغاية للدائنين الآخرين.
- دائنو دار الاستثمار في المرتبة التاسعة بين الدائنين الآخرين، ويأتون في الترتيب بعد الإعانة والنفقات العائلية وتكاليف العمل والعمالة والديون الحكومية.

أموال التقاضي

- عدم امتلاك أسهم بنك بوبيان بصورة مباشرة وبدلاً من ذلك امتلاكها في صورة مطالبة قضائية طارئة.
- حيث تتطلب هذه المطالبة أموال جديدة للتحرر، وبالتالي فمن المرجح أن تؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج حينما يطلب الأمين بيع الأصول.
- قد تكون تكلفة بيع تلك المطالبة «الأصول المرتبطة بالتقاضي» كبيرة

- نبهت خطة دار الاستثمار المحسنة إلى أن الإدارة والمعرفة الفعالة ضرورية في مسار التسييل للأصول، وذلك على النقيض تماماً من الاستعانة بالمصفي الذي تنقصه الخبرة والمعرفة الجيدة بالأصول، مما يؤدي إلى بيع إجباري للأصول وينتج عنه انخفاض كبير بالقيمة.
- **إجراءات التصفية مطولة وما يزيد من صعوبتها هي النزاعات بين الدائنين والتقاضي، مع عدم اليقين الشديد من نتائج الاسترداد.**
- يولي قانون الإفلاس الأولوية لقائمة المطالبين الطويلة بما في ذلك كبار الدائنين، قبل دائني دار الاستثمار بدون ضمان، مما يعيق استرداد الدائنين بصورة أكبر.
- **تواجه دار الاستثمار ودائنوها في الوقت الراهن مخاطر التصفية الوشيكة، والتي من المرجح أن تؤدي إلى استرداد شديد الانخفاض مقابل الخطة المقترحة بخصوص عملية البيع المنظم، والتي من شأنها تعظيم القيمة المضافة وتحقيق الاسترداد الفائق لجميع الدائنين.**
- تمت الإشارة إلى أن عملية المزايدة العامة في التصفية تعادل البيع الإجباري بقيمة منخفضة.
- **بشكل مباشر وصريح ستؤدي تصفية «الدار» إلى بيع إجباري يصعب التحكم فيه، وتقويض قيمة أسهم بنك بوبيان على النقيض تماماً من البيع المنظم.**

سقوط الدار لم يعد مدوياً

- قال مصدر مصرفي لـ«الاقتصادية» أن الدار في بداية الأزمة المالية العالمية تختلف عن الدار حالياً، حيث في السابق كان سقوط شركة بهذه الديون كان يمكن أن يغطي «طشار» الغبار مساحات واسعة مثل ليمان برازر وغيره، أما حالياً بعد أن هضم الجميع الديون وتم شطبها بل وإخراجها من الحسابات والميزانية وبناء المخصصات الكاملة، فإن الأمر بات بالنسبة لجميع الدائنين مجرد تحصيل حاصل إن عادت الأموال «فأهلا» وإن لم تعد «مليون أهلاً « ويغلق هذا الباب.

الإفراج عن أسهم «بوبيان»

- تضمنت الخطة مقترح تحويل جميع شركات الأغراض الخاصة إلى الشركة الجديدة وتجميع الأموال الجديدة على مستوى شركة الغرض الخاص للإفراج عن أسهم بنك بوبيان وسداد الدائنين.

حالة عدم كفاية الأموال

- في حالة عدم كفاية الأموال لسداد الديون سيتم توزيعها كما يلي:
- أولاً: إعانات ونفقات أفراد العائلة والأقارب.
- ثانياً إلى سادساً: التكاليف المرتبطة بالعمليات التجارية وتكاليف الإجراءات القانونية وتكلفة العمالة بما في ذلك التأمينات الاجتماعية ورسوم البضائع لدى الجمارك.
- سابعاً: الدين الحكومي.
- ثامناً: التمويل غير المضمون الممنوح بعد الإفلاس.
- تاسعاً: الدائنون العاديون أي دائني دار الاستثمار دون ضمان.
- عاشراً وحادي عشر: الديون التابعة والصكوك والسندات الدائمة.

ومضات:

- من المرجح عدم القدرة على اقتراض أموال جديدة من المقترض المحلي في سيناريو التصفية، مقابل ضمان التيقن من التمويل من مقدم الأموال الجديدة الحالي.
- مخاطر الصفقة المحتملة لجميع أصحاب المصالح في حالة عدم الهيكلة بصورة صحيحة ...»مثلاً المشكلة الصغيرة في الماضي أدت إلى المشاكل الراهنة بخصوص أسهم بنك بوبيان.
- لن تكون خيارات التخارج المبكر للدائنين ممكنة دون أموال جديدة.
- من غير المرجح أن يتمكن الدائنون من بيع المطالبات في السوق الموازي حيث تتوافر عطاءات فقط من مستثمري التعثر مع توقعات بتحقيق الخطة المتفق عليها بالإجماع.

8 مشاكل صغيرة في الماضي أدت للمشاكل الراهنة بخصوص أسهم بنك بوبيان

9 لا فرصة لبيع أصول في السوق الموازي والعطاءات فقط من مستثمري الأصول المتعثرة

الصناعات الوطنية القابضة

تنوع استثماري وجغرافي ...

ملاءة مالية وقوة صناعية

3 إيرادات المجموعة من المبيعات بلغت 83.6 مليون دينار بنمو 13%

2 حقوق المساهمين بلغت 522 مليون دينار بنمو قدره 23%

1 391 مليون دينار استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة

كتب المحرر الاقتصادي:

توقعت مجموعة الصناعات الوطنية القابضة أكبر كيان اقتصادي تجاري استثماري صناعي في الكويت أن يتعافى النمو الاقتصادي ليصل نموه إلى 2.8% خلال العام الحالي 2024 مدفوعاً بالمقام الأول بزيادة إنتاج النفط بنسبة 3.6%، كما توقعت المجموعة أنه من المرتقب أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.1%، بالإضافة إلى أن اكتشاف حقل نفط النوخذة البحري سيعزز بشكل كبير من القوة الاقتصادية للكويت ويزيد من الطاقة الإنتاجية ويعزز الاستقرار المالي والمرونة الاقتصادية في الكويت عموماً.

وكشفت مجموعة الصناعات الوطنية التي يقود رئاستها سعد السعد عن أن الشركة حققت خلال النصف الأول من العام الحالي إيرادات بلغت نحو 152 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 127.1 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من العام الماضي 2023 بنسبة نمو تبلغ 20%.

فيما بلغت الأرباح الصافية عن النصف الأول 30.2 مليون دينار مقارنة مع 13.5 مليون دينار بنسبة نمو تبلغ 124%.

وتفصيلياً كشفت الشركة خلال مؤتمر المحللين عن جملة أرقام لها دلالات إيجابية تؤكد متانة استثمارات المجموعة وصلابة نموذج أعمالها وأدائها التشغيلي وكذلك مصادر الأرباح المتنوعة.

إذ بينت الشركة أن إيراداتها من المبيعات والعقود مع العملاء في الأشهر الستة الأولى من العام الحالي بلغت 83.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 74 مليون دينار كويتي بنمو نسبته 13%.

• بلغت حصة المجموعة من نتائج الشركات الزميلة 26 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 14.3 مليون دينار للفترة المقابلة ما يمثل زيادة نسبتها 82%.

• بلغت إيرادات قطاع الاستثمار في المجموعة للأشهر الستة المنتهية في 30 يونيو 2024 مبلغ 68.4 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 53 مليون دينار كويتي لنفس الفترة من 2023 بنسبة نمو تبلغ 29%.

• بلغت حقوق المساهمين في مجموعة الصناعات الوطنية 522 مليون دينار مقارنة بنحو 499 مليون دينار بنمو قدره 23%.

• سجلت إجمالي أصول المجموعة 1.55 مليار دينار مقارنة بنحو 1.5 مليار دينار بزيادة تبلغ 3%.

• بلغت استثمارات المجموعة في الشركات الزميلة بنهاية النصف الأول 391 مليون دينار مقارنة بنحو 376 مليون دينار بنمو 4%.

• تحسنت نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية لتصل إلى 78% بنهاية النصف الأول مقارنة بنحو 81% للفترة المقابلة من 2023.

• حققت الشركات التابعة لمجموعة الصناعات أداء مميز حيث حققت شركة إيكاروس 15 مليون دينار إيرادات ومجمل ربح 5.5 مليون دينار في النصف الأول 2024.

• بلغت إجمالي أصول إيكاروس 228 مليون دينار كويتي كما في 30 يونيو 2024. وبلغت حقوق المساهمين 103.9 مليون دينار كويتي بقيمة دفترية للسهم 208 فلوس.

• حققت شركة مدكيم السعودية التابعة لشركة إيكاروس نمو في الإيرادات 26% وضاعفت أرباحها التشغيلية إلى 3.7 مليون ريال سعودي.

• كشفت شركة الصناعات الوطنية القابضة أن شركة نور كان أداؤها جيد حيث حققت للنصف الأول 2024 إجمالي دخل بلغ 29.8 مليون دينار كويتي منها 18.9 مليون من شركات زميلة و6.4 مليون من عمليات الشركات التابعة و4.5 مليون من الأصول الأخرى.

• كشف الشركة أن بنك ميزان المحدود باكستان شركة زميلة لشركة نور سجل أداء قوي للنصف الأول من العام الحالي بصافي ربح بلغ 186 مليون دولار بزيادة قدرها 59% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

• بلغت حقوق مساهمي نور 130.8 مليون دينار بقيمة دفترية للسهم الواحد 257 فلساً.

• وكشفت شركة مجموعة الصناعات عن أن شركة الدرة العقارية بلغت حقوق مساهميها 255 مليون دينار كويتي بقيمة دفترية 255 فلسا للسهم، وحققت الشركة صافي أرباح بنحو 6.6 مليون دينار للنصف الأول من العام الحالي.

• بلغت إشغالات مباني الدرة السكنية 94% خلال النصف الأول من العام الحالي، وتجدر الإشارة إلى أن الدرة تملك حصة استراتيجية في شركة المباني وتعتبر شركة زميلة لها.

سعد السعد

5 إجمالي أصول المجموعة 1.55 مليار دينار بنمو نسبته 3%

4 إيرادات الاستثمار بلغت 68.4 مليون دينار بنمو 29%

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 132 • الأحد 25 أغسطس 2024 م • 21 صفر 1446 هـ
aleqtisadyah.com

هيئة الصناعة تخطر «أجيليتي» بإخلاء موقعين في ميناء عبد الله

• المساحة الإجمالية 643.300 ألف متر مربع

• القرار ينص على استخدام القوة الجبرية إن لزم الأمر

رسميا أصدرت الهيئة العامة للصناعة قرار إخلاء إداري رقم 62 لعام 2024 بعد إنذار رسمي تم توجيهه لشركة أجيليتي في 27 يونيو الماضي، حيث نص القرار على إخلاء الشركة إداريا من قسيمة في ميناء عبد الله بمساحة 262500متر مربع وذلك لانتهاء مدة العقد.

ونص القرار على إخلاء الشركة من الموقع رقم 20 منطقة ميناء عبد الله وتسليمه قانونياً وكافة الأوراق والمستندات والعقود المبرمة، وذلك خلال أسبوع وإلا سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ومنها استخدام القوة الجبرية إذا لزم الأمر.

وفي قرار مماثل رقم 63 لعام 2024 تم إخطار الشركة رسميا بإخلاء موقع 21 بمنطقة ميناء عبد الله بمساحة تبلغ 380800 ألف متر مربع وذلك لانتهاء مدته، على أن يتم الإخلاء طواعية وتسليم الموقع وكافة الأوراق والعقود أو الإخلاء الإداري بالطرق القانونية واستخدام القوة الجبرية إن لزم الأمر.

وتبلغ المساحة الإجمالية للقسيمتين نحو 643300 ألف متر مربع.

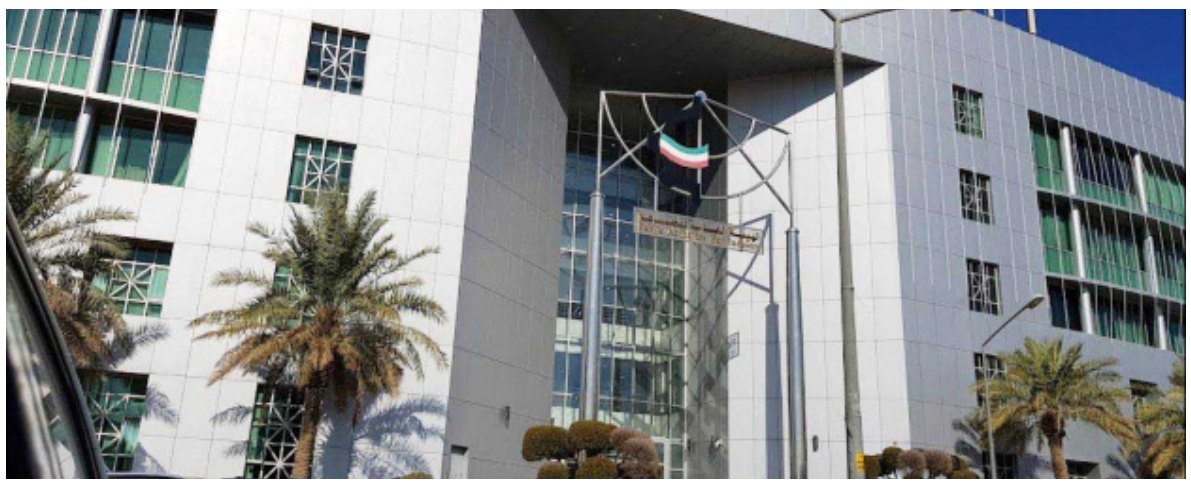

الناجم والخميس عضوين في وحدة التأمين

اعتمد وزير التجارة والصناعة عمر العمر ترشيح الدكتور محمد بدر الخميس ممثلاً عن البنك المركزي وزياد الناجم وكيل وزارة التجارة والصناعة كأعضاء في اللجنة العليا لوحدة التأمين

1.452 صافي أرباح مؤسسة البترول

صدر مرسوم باعتماد الحساب الختامي لمؤسسة البترول وشركاتها التابعة للسنة المالية 2023/ 2024 حيث بلغت الإيرادات 30.187 مليار دينار وبلغت المصروفات 28.735 مليار دينار وبلغت الأرباح الصافية 1.452 مليار تؤول إلى احتياطي عام مؤسسة البترول الكويتية.

صندوق الأسرار

1 أفادت مصادر بأن «المباني» لديها اهتمام كبير بمشاريع جسر جابر الخاصة بتطوير الجزر، وشركة عائلية ضخمة، وكذلك شركة تتبع جهة حكومية. لكن متى يتم تحريك الملف؟

2 مدير مالي ارتكب جريمة اقتصادية في حق كيان، حيث استحوذ على نشاط مهم تابع لأحد الشركات بطريق الحيلة لمصلحته الشخصية بعلم الرئيس التنفيذي للشركة الأم الذي تربطه فيه صلة قرابة مباشرة. هذا النشاط يعتبر أحد أهم مصادر الإيرادات للشركة التي كانت تنافس فيه في قطاع استراتيجي وفي نهاية المطاف تعثرت الشركة بعد جرائمهم وتم التخلص منها وبيعها وبالتالي طمث الممارسات

3 رئيس مجلس إدارة في كيان مدرج قبل توليه المنصب نصب فخ قيمته 3 ملايين دينار، حيث عرض مشروع عقاري على جهة، وبعد سداد قيمة التزام المساهم الجديد الممثل في كيان اعتباري، وبعد إقناع الملاك بالمشاركة مقابل حصة في المشروع الذي كان يفترض تأسيس شركة له، اتضح لاحقاً أنه لا يوجد مشروع عقاري ولا أراضي، المثير في الأمر أن الشخصية المستفيدة نتيجة «الفخ» تنتمى لأسرة تجارية عريقة لا ينقصها سيولة

4 فشل في إدارة « تطبيق » و تكبد خسائر بالملايين وفي نهاية المطاف يتم ترشيحه لرئاسة كيان رأسماله أكثر من 215 مليون دينار، وكل فترة مالية يتحدث عن استراتيجيات وتوسعات وطموحات.

5 تم توقيف بعض المزادات التي كانت معلنة في البورصة بعد أن تدخل مدير وشريك في إحدى الشركات التي تملك تلك الحصص، حيث كان الترتيب أن يتم تكليف «طمبور» لشراء تلك الحصص باسمه وإعادة استدخالها بشكل خاص، علماً أن وضع تلك الحصص على طريق البيع والتسييل في مزاد تم بترتيبات أوراق دين انتهت بتعثر عمدي حتى يتم بيع الأصول للوفاء بالدين.

6 نجح رجل أعمال بالحصول على براءة في أحد قضايا التزوير في ملف أصول كانت تناهز الـ 50 مليون دينار لكن هناك قضية أخرى وصلت لخطوات متقدمة وتقول مصادر قانونية مطلعة أن أدلتها واضحة وقد يكون في موقف حرج خلال المرحلة المقبلة. المصادر تقول إنه قد يورط أحد أفراد أسرته معه.

7 ارتكب قيادي في إحدى الجهات خطأ يتعلق بوثيقة عمل رسمية مهمة، مما سيكلفه الكثير خلال الأسابيع المقبلة، حيث ستتم مواجهته بارتكابه مخالفة جسيمة بشأنها وسيواجه حساب بحجم الخطأ.

8 حصلت شركة مدرجة على توزيعات أرباح نقدية مؤخراً من كيان تابع ولم تفصح عن تلك التوزيعات. يفترض أن تعلن لأنها مؤثرة على البيانات المالية وسيظهر أثرها في أعمال الربع الثالث من 2024.

9 انقسام بين الدائنين في ملف شركة متعثرة. وجهة نظر من شركة حصلت على حكم نهائي ومثلها آخرين حصلوا أيضاً على أحكام نهائية أيضا، وبعد تنسيق ومشاورات خلصوا إلى رأي بأن عقارب الساعة لا تعود للوراء، وهذه الأحكام جاءت بعد جهد جهيد وأكلاف مالية واتخاذ ذلك القرار لم يكن من قبيل الصدفة أو قرار فردي، بل جاء بناءً على تقييم داخلي وأراء استشارية بعد تقييم شامل للوضع وقراءة دقيقة للشركة المتعثرة.

10 قبل مجلس الجهاز المركزي للمناقصات شكوتين من شركة الاتصالات المتنقلة زين على نتيجة التقييم الفني لمناقصة توريد وتركيب وتشغيل وصيانة أجهزة المراقبة الإلكترونية والنقل الذكي وربطها بمركز التحكم لصالح مدينة صباح السالم الجامعية، وتم إحالة الملف للجهة للاطلاع والإفادة خلال 5 أيام عمل.

11 كما أحال الجهاز أيضا شكوى ثانية لشركة الاتصالات المتنقلة زين تعترض فيها على التقييم الفني لمناقصة توريد وتركيب وتشغيل وصيانة التطبيقات والخدمات الإلكترونية لنظم وإدارة المعلومات المتكاملة لجامعة الكويت، وسيتم الرد والإفادة خلال 5 أيام عمل.

من جرب المجرب حلت به الندامة شركات الموز والفاكهة وتعيين الحلفاء

سلسلة قصص وروايات خيالية غير واقعية لأهداف توعوية

يكتبها: عادل العادل :

في كتابه يحكي أوليفر هنري، كيف أن شركات الفاكهة الأميركية كانت تمارس نفوذاً غير عادي على سياسات إحدى جمهوريات الموز، والتي بدأت نشأتها في نهاية القرن التاسع عشر، حينما سئم الأميركيون من محاولة زراعة الفاكهة في بلدهم البارد، فانتقلت شركات الفاكهة الأميركية العملاقة إلى إحدى المناطق وشيدوا الطرق والموانئ والسكك الحديدية مقابل الأرض لزراعة الفاكهة التي تحتاج أجواء حارة، وخصوصاً الموز.

ثم قامت هذه الشركات بتنصيب حليف لهم، ففي جمهوريات الموز فقط يرفضون تعيين شخص ما موظفاً في هيئة رقابية، وفي اليوم التالي تجده وقد أصبح عضواً في مجلس إدارتها.

في تلك الجمهوريات أيضا يمكن أن يصبح ذات الشخص في يوم ما وزيراً، ولا غرابة في ذلك، ومن ثم يبدأ في الدوران على باقي الوزارات الواحدة تلو الأخرى.

رغم أن إنجازه صفر لكن أسهمه مرتفعة وعليه طلب كبير، فمهارات التسلق وإجادة فنون الوصولية هي رأس ماله الذي لا ينضب.

عندما تجيد الجمع بين المتناقضات في العلاقات، بأن تمسك العصا من المنتصف بين أصحاب الحروب والنزاعات والخلافات فقد تأتيك المكافأة من أي باب.

أنت تعمل هنا قيادي و«مطراش" هناك، مكرم هنا، ومهان هناك، تبصم هنا وتقبض من هناك، تحصل على الدعم من هنا وتخدم هناك، حتى إذا ما أوشكت السفينة على الغرق قفزت منها في اللحظة المناسبة بالضبط، فأي قربان قدمت؟ وكيف عرفت الموعد المضبوط للقفز من السفينة حتى يموت «ملفك" المشبوه ويندثر وتقفز على سفينة جديدة تقودها بيديك للغرق من جديد.

وها هو التاريخ يعيد نفسه، و"الموظف" المرفوض يحضر نفسه للانقضاض بلا تردد على فريسة جديدة تلوح له في الأفق، فسفينته التي يقودها حاليا تواجه الغرق كونها سفينة طفيلية بلا هوية ولا فائدة مرجوة منها.

فهل يعود من جديد ليمارس هوايته ويدير بيديه دولاب الخصخصة بعد أن نجح بامتياز وبرع في مهمته الأولى، وسلم أهم مرفق لشركة الفاكهة التي أتت به ودعمته.

هل يأتي ويكرر تجربة سلفه وابن مهنته وزميل الكار الذي دار ودار؟ هل يكون حصان المرحلة وينقذ شركات الموز بخصخصة المزيد من المرافق أو منحهم المزيد من الأراضي لتتسع معارض الموز والفاكهة أكثر وأكثر؟

لا شك أنه جاهز ويمني النفس طبعاً بعد أن بات على حافة الهاوية ينتظر رصاصة الرحمة، لكن من الواضح أنه سيعود للواجهة بقوة مرة أخرى ليمارس هوايته.

فمن يعمل في الظلام ويتلون كالحرباء بوجوه متعددة، مع كل فريق بوجه وهوية حتماً خطره أكبر من نفعه، كونه يعلي مصلحته الشخصية على ما عداها، وكل همه عقد الصفقات كما كان يعدها ويحسبها، حتى ولو على حساب الغير، ومهما كان ثمن ذلك.

تدوير نفس الوجوه وتكرار نفس الأشخاص والأخطاء رغم كل الملاحظات تعرقل التقدم وتعيق التطور وتكرس الإحباط وتغذي التنطع والتحلطم والشللية.

بالقطع هناك الأفضل والأكفأ والأوجه والأنظف والأحرص على سمعته وسمعة جمهوريته التي ذاع صيتها في ضرب الأمثال.

يقال أن التجربة خير برهان، ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين، والمؤمن كيس فطن، فهل يتم الاكتفاء بتجربة أضرت ولم تنفع؟ هل يتم منح الفرصة لأصحاب الكفاءة خصوصاً وأن من جرب المجرب حلت به الندامة.

حلف المنتفعين ينفخ في «جربته" ويمني النفس في عودته لأنه مطيع، يجهزون المزامير والأهازيج وحفلات الزار والطار للطرق عليه احتفاءً بعودة الحليف الذي ما أن غادر الميدان نشفت الآبار السائلة والقنوات الهادرة مصالح ومنافع.

لكن من أين تعلم فلربما يكون المنصب هذه المرة منصب النهاية كما كان بالنسبة للكثير ممن سبقوه.

فأهلاً بك هناك، كلما منحت وأعطيت أكثر ونفذت التعليمات بعناية وكنت أداة مطيعة كل أدواتهم ستهلل لك وترقص من حولك فرحاً.

لكن أيها الحليف المدعوم من شركات الفاكهة، هل ستمنحهم المزيد من مغارة الأرض الجاهزة التي ستوضع على طبق من ذهب بتصرفك وتحت يدك، أم ستكتفي بما أهديتهم إياه برخص «الرمال». ومكنتهم من مفصل غير متكرر.

ما أخطر شركات الموز والفاكهة وملاكها طبعاً... على أمثال الوصولي عندما يكون بدرجة مطراش.

...إلى اللقاء مع قصة جديدة للعظة من عالم ما وراء البحار

الاقتصادية ALEQTISADYAH
العدد 132 • الأحد 25 أغسطس 2024 م • 21 صفر 1446 هـ
aleqtisadyah.com

«الاقتصادية» تنشر تفاصيل الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035 (54)

هيئة الصناعة: نحتاج موائمة للمخرجات التعليمية مع احتياجات دولة الكويت في مجال المواصفات والمقاييس والاعتماد

• يجب تكوين الخبرات الوطنية اللازمة وإعداد قاعدة بيانات من المقيمين المعتمدين

كتب خالد السهل:

تواصل «الاقتصادية « نشر الاستراتيجية الوطنية لدولة الكويت التي أنجزتها الهيئة العامة للصناعة وأقرها مجلس إدارة «الهيئة» والتي تحوي العديد من المفاصل والمرتكزات الاستراتيجية الحديثة التي تغطي قطاعات جديدة، وأخرى تأخذ في الحسبان تحقيق الأمن الغذائي والدوائي وتطرقت لأول مرة إلى أنشطة المشتقات البتروكيماوية والمعرفة وغيرها من القطاعات المستقبلية الطموحة.

المتصفح للاستراتيجية يمكنه أن يتفاءل بمستقبل القطاع الصناعي لكن أهل القطاع الحقيقيين وأصحاب المهنة غير متفائلين خصوصا وأن لهم تجارب مريرة أبسطها في ملف توزيع القسائم المتعثر منذ سنوات، وخير دليل ملف منطقة الشدادية الصناعية التي زارها أكثر من 5 وزراء ولم يتحلحل هذا الملف.

باختصار، القطاع الصناعي يعد أهم قطاع اقتصادي يمكن البناء عليه ليكون الرديف القوي الآمن للنفط الذي يشكل أكثر من 90% من ميزانية الدولة، فالصناعة قطاع منتج مدر للسيولة ويحقق قوة اقتصادية ومالية في آن واحد.

ومن مميزات السوق الكويتي أن الخبرة الصناعية متوافرة والطموح كبير ورأس المال وفير، لكن كل ما يحتاجه الصناعيين توفير بيئة مرنة سهلة لممارسة أعمالهم وتوفير الأراضي للجادين.

طبيعة المرحلة المقبلة دعت الصناعيين للمطالبة بنفضة شاملة لهذا القطاع بقوة 10 درجات على مقياس ريختر، لتجديد دماء القطاع وتشكيل فريق أو مجلس صناعي مختصر العدد، مسؤول، تتم محاسبته بشكل سنوي على أرض الواقع وفقا للإنجازات الفعلية وليس الشعارات الورقية المكتوبة.

وتعميما للفائدة لرواد القطاع الصناعي، تنشر «الاقتصادية» الاستراتيجية الصناعية التي أنجزتها «الهيئة» وذلك على حلقات مغلفة بالأمل أن تجد هذه الاستراتيجية طريقها نحو التنفيذ لدعم رؤية التحول الاستراتيجي للاقتصاد، وفيما يلي التفاصيل:

مجالات التطوير في البنية التحتية للجودة

قالت الهيئة العامة للصناعة في استراتيجيتها الصناعية الوطنية عن البنية التحتية في الكويت ما يلي :

• البنية التحتية للجودة في القطاع الصناعي الكويتي متوفرة، ولكن ينقصها التخطيط الشامل والاستراتيجية الواضحة التي تتضمن جميع المكونات وتحدد الأهداف والخطوات.

• هناك حاجة واضحة لزيادة عدد المختبرات في الكويت وتوفير اختبارات أكثر لتقليل إجراء فحص للمنتجات الكويتية خارج الكويت وتقليل التكاليف والوقت.

• العمل على آليات لتوحيد اعتماد نتائج الاختبارات والشهادات بين الجهات الحكومية المختلفة في الكويت.

• اعتماد نتائج وشهادات المختبرات الكويتية للمنتجات المحلية الكويتية في دول الخليج دون الحاجة إلى إعادة الفحص.

• التوعية والتثقيف للقطاع الصناعي بأهمية رفع جودة المنتج الكويتي.

• تقديم الدعم والخدمات الاستشارية للقطاع الصناعي بما يضمن تحقيق الجودة العالية للمنتج وفقا للمواصفات والمقاييس المحلية والدولية.

مشاريع تطوير البنية التحتية للجودة

المشروع الأول: إعداد خطة شاملة لتطوير منظومة البنية التحتية للجودة

على الرغم من وجود جهات عديدة فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس وشؤون الجودة عامة في دولة الكويت، إلا أن القطاع ≪

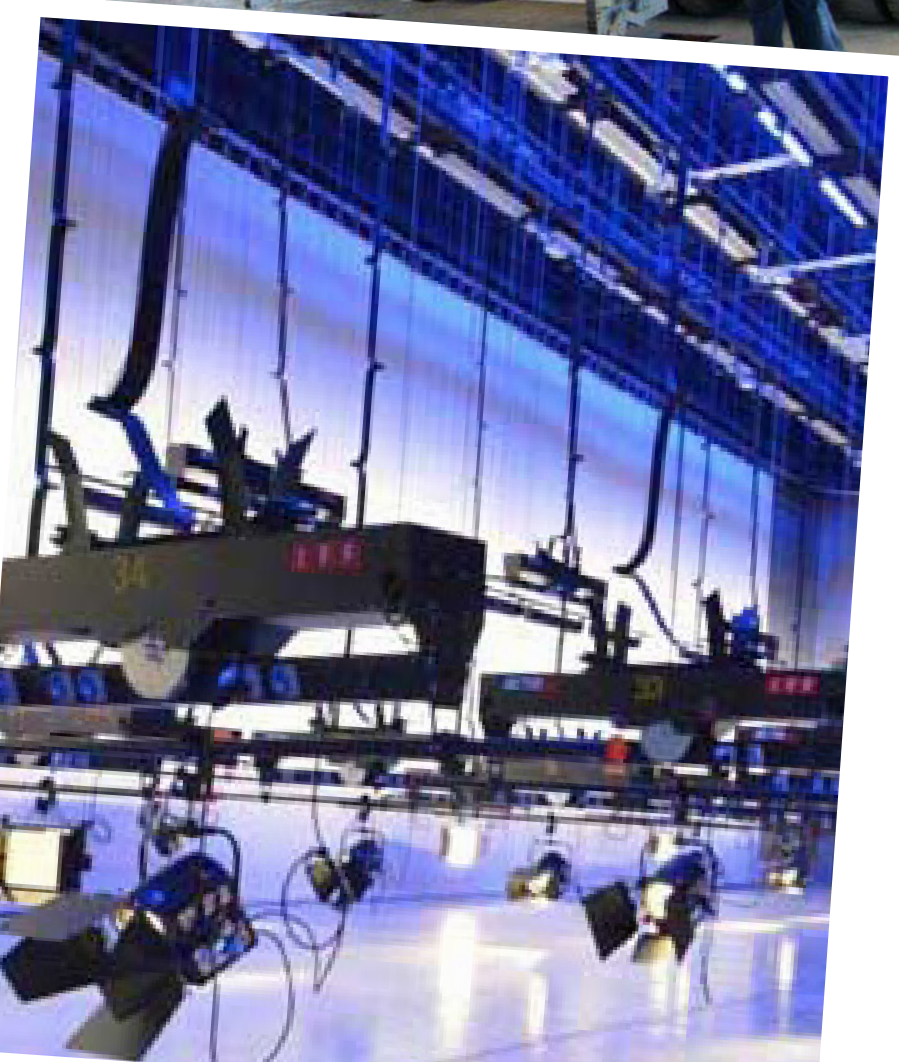

مشاريع تطوير البنية التحتية للجودة

	المشروع	الوصف	هدف المشروع
1-1-4	إعداد خطه شامله لتطوير منظومه البنيه التحتيه للجوده	وضع خطه شامله لتطوير منظومه البنيه التحتيه للجوده، تعمل على تحديد الامكانيات الحاليه المتاحه والاحتياجات التي تنقص قطاع المواصفات والمقاييس والجوده في الكويت ووضع خارطه طريق تمكن من الوصول إلى منظومه متكامله وفعاله للجوده.	إعداد الخطه واعتمادها خلال عام 2026
2-1-4	إنشاء وتطوير المختبرات الصناعيه الكويتيه واعتماد نتائجها	إنشاء مختبرات جديده مركزيه وتطوير المختبرات الصناعيه الكويتيه ورفع كفاءتها من حيث شمول جميع المنتجات الصناعيه الكويتيه وتوعيه الاختبارات واعتماد النتائج لتفليل اجراء اختبارا خارج الكويت	توفير 90٪ من احتياجات القطاع الصناعي من الاختبارات الصناعيه المعتمده قبل نهايه 2030
3-1-4	زياده الوعي في أنظمه البنيه التحتيه للجوده	زياده الوعي بمكونات البنيه التحتيه للجوده وطرق تحقيقها ضمن القطاع الصناعي وتقديم الخدمات الاستشاريه في أنظمه البنيه التحتيه للجوده للمنشآت الصناعيه الكويتيه	رفع مستوى الوعي لدى المصانع بمكونات البنيه التحتيه للجوده وكيفيه الاستفاده منها لرفع جوده المنتج من النسبه الحاليه إلى نسبه 90٪ من المصانع في عام 2027

1 يجب العمل على آليات لتوحيد اعتماد نتائج الاختبارات بين الجهات الحكومية المختلفة

2 نحتاج إعتماد نتائج وشهادات المختبرات الكويتية للمنتجات في دول الخليج دون إعادة الفحص

3 مطلوب الاهتمام بالتوعية والتثقيف بأهمية رفع جودة المنتج الكويتي

استراتيجية طموحة بمخالب رقمية وأدوات الثورة الصناعية الرابعة

البنية التحتية للجودة متوفرة لكن ينقصها التخطيط الشامل والاستراتيجية الواضحة

• حاجة واضحة لزيادة عدد المختبرات في الكويت لتقليل إجراء فحص للمنتجات الكويتية خارجيا

الصناعي بحاجة إلى عدة مقومات لتحقيق بنية تحتية متكاملة للجودة، أولها هو وضع خطة استراتيجية لتطوير جميع مكونات البنية التحتية للجودة وتوفير الرؤية الشاملة التي ستحدد احتياجات دولة الكويت في هذا المجال ومن ثم الخطوات التي يجب تنفيذها ضمن خارطة طريق واضحة المعالم للوصول إلى منظومة ذات جودة عالية.

الوضع الحالي:

• دولة الكويت تقع في المرتبة الأخيرة خليجيا والمرتبة 93 عالميًا ضمن ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية.

• الاختبارات التي تتم للمنتجات الصناعية في مختبرات جهة معينة داخل الكويت لا تحظى باعتراف الجهات الأخرى دون إعادة فحصها في المختبرات التابعة لها.

الأهداف:

• إعداد خطة شاملة لتطوير البنية التحتية للجودة واعتمادها خلال عام 2026 .

• تكوين الخبرات الوطنية اللازمة في مجال المواصفات والمقاييس والاعتماد وإعداد قاعدة بيانات من المقيمين المعتمدين.

• موائمة المخرجات التعليمية مع احتياجات دولة الكويت في مجال المواصفات والمقاييس والاعتماد.

• حصول الكويت على الاعترافات الدولية اللازمة في مجال المواصفات والمقاييس والاعتماد بهدف تسهيل التجارة عبر الحدود للمنتجات الكويتية.

التجارب الناجحة:

• دولة الإمارات العربية المتحدة هي الأولى خليجيا وتقع في المرتبة 49 عالميًا في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية.

أنشطة المشروع

1- تحديد احتياجات البنية التحتية للجودة.

2- وضع خطة متكاملة لتطوير جميع مكونات البنية التحتية للجودة من مواصفات، ومطابقة، ومعايرة وتوثيق واعتماد.

3 - إنشاء هيئة مستقله للمواصفات والمقاييس.

المخاطر

• ضعف مشاركة المصنعين المحليين بسبب قلة الوعي والاهتمام بالجودة.

المتطلبات

• فهم احتياجات الجودة بصورة واضحة ووضع خارطة طريق لتطوير جميع مكوناتها.

المشروع الثاني: إنشاء وتطوير المختبرات الصناعية الكويتية واعتماد نتائجها

إن شؤون الاعتماد والمقاييس هي أمر بالغ الأهمية لتطوير قطاع الصناعة التحويلية، ولتحسين القدرة التنافسية للمصنعين المحليين، ومع نمو وتوسع قطاع الصناعة التحويلية لابد من التركيز عليها لتطوير الجودة في الكويت من خلال إنشاء مختبرات جديدة مركزية وتطوير المختبرات الصناعية الحالية الكويتية ورفع كفاءتها من حيث شمول جميع المنتجات الصناعية، ونوعية الاختبارات، واعتماد النتائج لتقليل اجراء الاختبارات خارج الكويت والتي ترفع التكلفة من حيث الوقت والمال.

الوضع الحالي:

• دولة الكويت تقع في المرتبة الأخيرة خليجيا والمرتبة 93 عالميًا ضمن ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية.

• الاختبارات التي تتم للمنتجات الصناعية في مختبرات جهة معينة داخل الكويت لا تحظى باعتراف الجهات الأخرى دون إعادة فحصها في المختبرات التابعة لها.

• هناك العديد من الاختبارات التي يحتاجها القطاع الصناعي غير متوفرة في الكويت مما يضطر المصنعين لإرسال المنتجات لتختبر في الخارج.

الأهداف:

• توفير 90 % من احتياجات القطاع الصناعي من الاختبارات الصناعية المعتمدة قبل نهاية 2030 .

التجارب الناجحة:

• الاستراتيجية الصناعية لدولة الامارات العربية المتحدة "عملية 300 مليار"، تشمل مبادرة حكومية لإطلاق إطار عمل للشراكات مع القطاع الصناعي لتطوير المواصفات والمقاييس.

أنشطة المشروع

1- زيادة عدد الاختبارات التي يتم تنفيذها ضمن المختبرات العاملة حاليا في دولة الكويت.

2 - اعتماد نتائج المختبرات الكويتية الموثقة في جميع المشتريات الحكومية.

3 - إنشاء مختبرات صناعية مركزية للمنتجات الكويتية.

المخاطر

• التكلفة العالية لإنشاء المختبرات الجديدة المركزية.

• بعض الاختبارات تحتاج إلى تقنيات عالية وخبرات متخصصة لإجرائها.المتطلبات

• رفع مستوى التقييس والمطابقة والمعايرة في دولة الكويت إلى الحد الذي يلبي احتياجات الصناعة داخليا.

المشروع الثالث: زيادة الوعي في أنظمة البنية التحتية للجودة

البنية التحتية للجودة تشير إلى المفهوم الشامل لتنظيم وإدارة العمليات والممارسات التي تهدف إلى تحقيق الجودة في المنظمات والشركات، ولتطوير الجودة في الكويت يجب العمل على زيادة الوعي بمنظومة البنية التحتية للجودة ومكوناتها ضمن القطاع الصناعي الكويتي من خلال حملات توعية موجهه للمصانع، ودعم التدريب المهني وتقديم خدمات استشارية تتعلق بالتطوير في الجودة.

الوضع الحالي:

• دولة الكويت تقع في المرتبة الأخيرة خليجيا والمرتبة 93 عالميًا ضمن ترتيب دول مجلس التعاون في مؤشر البنية التحتية للجودة العالمية.

• ليس هناك وعي كافي ضمن القطاع الصناعي بمفهوم الجودة.

• هناك مجال كبير لتفعيل التوعية والتثقيف في الاعتماد والمواصفات والمقاييس.

الأهداف:

• رفع مستوى الوعي لدى المصانع بمكونات البنية التحتية للجودة وكيفية الاستفادة منها لرفع جودة المنتج من النسبة الحالية إلى نسبة 90 % من المصانع في عام 2027 .

التجارب الناجحة:

• كجزء من الاستراتيجية الصناعية لدولة الامارات العربية المتحدة "عملية 300 مليار"، فإن لدى الحكومة مبادرة تطوير بنية تحتية متكاملة للجودة تتفاعل مع القطاع الخاص.

أنشطة المشروع

1- تطوير خدمات استشارية للمصانع.

2- دعم للتعليم والتدريب المهني والتقني.

3- إعداد مواد إعلامية وتنفيذ حملات توعية موجهة إلى المصانع.

المخاطر

• ضعف استجابة المصنعين المحليين لحملات التوعية.

المتطلبات

• تقديم الخدمات التعريفية والتمكينية للقطاع الصناعي فيما يتعلق بالجودة وطرق تحقيقها. ≫

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 132 • الأحد 25 أغسطس 2024 م • 21 صفر 1446 هـ
aleqtisadyah.com

سؤال بسيط؟

ما رأي المحافظ بالقضايا التي سيرثها البنك الدامج وما ذنب المساهمين؟

1. **لماذا لم تتم تسوية هذه القضايا قبل الدمج والاستحواذ حماية لسمعة وتاريخ البنك الدامج؟**
2. من سيدفع ثمن المشاكل التي بدأت تظهر للعلن؟
3. **لماذا يتم الزج باسم بنك كبير نظيف لا ناقة له ولا جمل في ممارسات آخرين؟**
4. هل ستتم محاسبة من سهل ومرر ودعم العملية من مسؤولي الحكومة أصحاب النسبة الأكبر؟
5. **ما هو موقف «المركزي» من حماية بنك لا ذنب له سوى أنه ورث تركة آخرين؟**
6. هل كانت هناك دراسة لكل القضايا والمشاكل المحتملة؟ أم تم حجب مثل هذه المشاكل وإخفاؤها؟
7. **هل تكون تلك الدعوى هي الأخيرة أم ستظهر في الأفق دعاوي ومشاكل أخرى؟**
8. هل انتبه كل من وافق على الدمج إلى دراسة المخاطر بعمق ومنها تلك القضية التي كانت منظورة أثناء عملية الدمج؟
9. **لماذا يتحمل مصرف ناجح ومساهميه تركة آخرين ومشاكلهم؟**
10. هل المحافظ بصفته يعتبر قانونياً مسؤول وشريك في المسؤولية كونه رئيساً للجهة التي وافقت وأقرت وباركت الإجراءات ومنحت الضوء الأخضر لاستكمال الملف وصولاً للدمج وإتمام الاستحواذ؟
11. **هل توجد سابقة في تاريخ الاقتصاد الكويتي أن ورثت الجهة الدامجة مشاكل الجهة المندمجة وقضاياها؟**
12. الآن وبعد أن بدأت تنتقل مشاكل وقضايا من بنك إلى بنك لمجرد أنه دامج أو مستحوذ، هل عراب الدمج صاحب الأرقام الرنانة لا زال عند رأيه؟
13. **هل كان المحافظ السابق يرى مالا يراه أحد!**

تدل دربها...

خرج من هنا...فتمت الصفقة!

كان شوكة بالمهنية والفنيات والحجة

متمكن ومتحدث لبق ملم وخبرة عريقة

تتلمذ وتأسس في مدرسة شيخ المهنة

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 132 • الأحد 25 أغسطس 2024 م • 21 صفر 1446 هـ
aleqtisadyah.com

الشال: أزمة الكهرباء ... عجز إدارة عامة وليست نقص مال

1 معدل دوران الوزراء أبرز أسباب الفشل والتراجع

2 التخطيط للمستقبل يحتاج إلى إدارة مستقرة مهنية غير مسيسة

تناول تقرير «الشال» الاقتصادي الأسبوعي ملف دخول الكويت الأسبوع الفائت مراحل القطع المبرمج للتيار الكهربائي، سبقتها في نفس الصيف مراحل أخرى، وكان ذلك حال الوضع لعقود متتالية مضت، تلك الأزمة المتكررة ليست نتاج عجز مالي أو نقص وقود، فالكويت تملك فائض من الإثنين، ولا نقص بالمعرفة للمخارج والحلول، هي نتاج عجز إدارة عامة. فمن أسهل مناحي التخطيط هو تحديد معدل نمو الاستهلاك للكهرباء وفقاً لمسارها التاريخي، ثم التحوط بتوفير ما يكفي ويفيض قليلاً عن الحد الأقصى احتياطاً في بلد هو أعلى بقع الأرض المأهولة في العالم حرارة، ذلك النوع من التخطيط لم يتحقق لعشرات السنين.

	القطاعات	عدد الشركات المعلنة	أرباح الشركات المدرجة ألف دينار كويتي		التغير		نسبة من الإجمالي	
			النصف الأول 2023	النصف الأول 2024	ألف دينار كويتي	%	النصف الأول 2023	النصف الأول 2024
1	الطاقة	4	6,970	9,136	2,167	%31.1	%0.5	%0.6
2	المواد الأساسية	2	10,526	11,289	762	%7.2	%0.7	%0.8
3	الصناعة	21	83,637	78,592	5,045-	%6.0-	%5.9	%5.5
4	السلع الاستهلاكية	2	5,806	8,871	3,065	%52.8	%0.4	%0.6
5	الرعاية الصحية	1	5,129	890	4,239-	%82.6-	%0.4	%0.1
6	الخدمات الاستهلاكية	13	34,284	42,637	8,353	%24.4	%2.4	%3.0
7	الاتصالات	4	209,002	123,394	85,608-	%41.0-	%14.8	%8.6
8	المنافع	1	6,436	4,526	1,910-	%29.7-	%0.5	%0.3
9	البنوك	9	813,260	845,792	32,532	%4.0	%57.6	%59.2
10	التأمين	8	49,262	46,997	2,266-	%4.6-	%3.5	%3.3
11	العقار	28	54,036	87,988	33,952	%62.8	%3.8	%6.2
12	الخدمات المالية	45	133,409	167,964	34,556	%25.9	%9.5	%11.8
13	التكنولوجيا	1	25-	17-	8	%31.2	%0.0	%0.0
	إجمالي السوق	139	1,411,731	1,428,058	16,327	%1.2	%100	%100

3 أرباح الاتصالات تراجعت من 209 إلى 123.4 مليون دينار للنصف الأول

ماعدا في الكويت، وأول هذه المخارج هو تقسيم مستوى الاستهلاك إلى شرائح، ولتبدأ التعرفة للشريحة الأولى، أو أصحاب الدخول المتدنية، من الصفر، أي مجاناً، وتلك فئة لا تستهلك سوى نسبة قليلة جداً من حجم الاستهلاك الكلي، ثم تتدرج تصاعداً للشرائح الأربع أو الخمس التالية. ثاني المخارج هي الزيادة المبرمجة في توليد الكهرباء من مصادر الطاقة البديلة التي هبطت تكلفتها كثيراً، وفي طريقها إلى هبوط أعلى، وذلك لن يعمل فقط على زيادة طاقة الإنتاج، وإنما يوفر مشتقات نفط أو غاز قابلة للتصدير دعماً للمالية العامة. ثالث المخارج هو مراجعة السياسات العامة، فالتوسع الإسكاني الأفقي مثلاً تستحيل استدامته، ليس فقط نتيجة أثره على الارتفاع في معدلات نمو استهلاك الكهرباء، وإنما تمتد إلى استحالة توفير البنى التحتية والمال والأرض. وأخيراً، لابد من تدخل حاسم في توصيف وتنظيم تصميم وطرق البناء والمواد المستخدمة ما يجعل استهلاك الكهرباء كفؤ وفي حدوده الدنيا المقبولة.

لا جديد في أي من المخارج المقترحة، وهناك غيرها، والواقع أن ولوجها لم يعد خيار، فتوليد الكهرباء في الكويت ارتفع في عشر سنوات (2014 – 2023) من مستوى 65.1 تيراواط إلى 88.3 تيراواط، ما يعني أنه قد يصل إلى نحو 120 تيراواط بحلول عام 2034 إن استمرت السياسات الحالية على ما هي عليه. أحد أسباب فشل الإدارة العامة في التخطيط لاجتناب الأزمة، هو معدل دوران الوزراء، فالتخطيط للمستقبل يحتاج إلى إدارة عامة مستقرة ومهنية وغير مسيسة عندما يتعلق الأمر بضرورات الناس، بينما سلطة التخطيط والتنفيذ في يد وزير في وزارة تعاقب على رأسها 14 وزيراً في السنوات العشر الفائتة، اثنان منهم فقط تكرر مرتين، أي وزير كل نحو 260 يوم أو نحو 8.5 شهر. ونعتقد أن هناك ضرورة لإلغاء وزارة الكهرباء والماء وتحويلها إلى هيئة مستقلة تعمل على ترشيد نفقاتها حتى لا تحمل ما هو غير ضروري منها على المستهلك، وتتبنى استراتيجيات وسياسات تجعلها قادرة على ولوج المخارج المذكورة وضمان استقرار إمدادات الطاقة واستدامتها، وتدريجياً، تعمل على ≫

4 وزارة الكهرباء تعاقِب على رأسها 14 وزيراً في السنوات العشر الفائتة

5 إلغاء وزارة الكهرباء والماء وتحويلها إلى هيئة مستقلة بات ضرورة

أن تصبح قادرة على تمويل نفسها، وربما تحقيق بعض الربحية ما يخفف الضغوط على المالية العامة.

أرباح الشركات المدرجة – النصف الأول 2024

بلغ عدد الشركات المدرجة التي أعلنت نتائجها المالية عن النصف الأول من السنة الحالية 139 شركة، أو نحو 97.2% من عدد الشركات المدرجة البالغ 143 شركة، وذلك بعد استبعاد الشركات التي لم تعلن بعد عن نتائجها وتلك التي تختلف سنتها المالية. وحققت تلك الشركات صافي أرباح بنحو 1.428 مليار دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بنحو 1.2% عن مستوى أرباح النصف الأول من عام 2023 البالغة نحو 1.412 مليار دينار كويتي. بينما حقق الربع الثاني انخفاضاً بنحو 8.3-% في مستوى أرباحه مقارنة بمستوى أرباح نفس العينة للربع الأول من عام 2024، حيث حققت تلك الشركات نحو 683 مليون دينار كويتي للربع الثاني من العام الجاري، مقارنة بنحو 745 مليون دينار كويتي للربع الأول.

وزادت 7 قطاعات من أصل 13 قطاعاً نشطاً من مستوى ربحيتها عند مقارنة أدائها مع أداء النصف الأول من عام 2023، بينما تراجعت أرباح 5 قطاعات، وقطاع وحيد قلل من خسائره. أفضلها أداءً مطلقاً كان قطاع البنوك الذي حقق أرباحاً بنحو 845.8 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 813.3 مليون دينار كويتي، أي بارتفاع مطلق بنحو 32.5 مليون دينار كويتي أو نحو 4.0%. ثانيها قطاع الخدمات المالية بتحقيقه أرباحاً بلغت نحو 168 مليون دينار كويتي مقابل نحو 133.4 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 34.6 مليون دينار كويتي أو نحو 25.9%. تلاهما في الارتفاع، قطاع العقار الذي زاد أرباحه من نحو 54 مليون دينار كويتي إلى نحو 88 مليون دينار كويتي، أي مرتفعاً بنحو 34 مليون دينار كويتي أو نحو 62.8%. وأكبر انخفاض في مستوى الأرباح كان من نصيب قطاع الاتصالات، فقد بلغت أرباحه نحو 123.4 مليون دينار كويتي نزولاً من مستوى 209 مليون دينار كويتي حققها في النصف الأول من العام الماضي، أي منخفضاً بنحو 85.6 مليون دينار كويتي أو بنسبة 41.0-%. وتفاصيل أداء القطاعات يلخصها الجدول المرافق.

وتشير نتائج النصف الأول من العام الجاري إلى تحسن أداء 83 شركة مقارنة مع النصف الأول من عام 2023، من ضمنها زادت 62 شركة مستوى أرباحها، و21 شركة أخرى إما تحولت إلى الربحية أو خفضت من مستوى خسائرها، أي أن 59.7% من الشركات التي أعلنت نتائجها حققت تقدماً في الأداء. وحققت 56 شركة هبوطاً في مستوى أدائها، ضمنها 37 شركة انخفض مستوى أرباحها، بينما 19 شركة زادت من مستوى خسائرها أو انتقلت من الربحية إلى الخسائر. وفي قائمة أعلى الشركات الرابحة، حققت عشر شركات قيادية أرباحاً بنحو 972.6 مليون دينار كويتي، أو نحو 68.1% من إجمالي الأرباح المطلقة لكل الشركات المعلنة. تصدرها «بيت التمويل الكويتي» بنحو 341.2 مليون دينار كويتي، وجاء « بنك الكويت الوطني» في المرتبة الثانية بنحو 292.4 مليون دينار كويتي، وشركة « الاتصالات المتنقلة (زين)» في المرتبة الثالثة بنحو 81.4 مليون دينار كويتي، واحتل «البنك التجاري الكويتي» المرتبة الرابعة بنحو 62.7 مليون دينار كويتي. وعلى النقيض، حققت عشر شركات أعلى خسائر مطلقة بنحو 26.9 مليون دينار كويتي، ضمنها حققت شركة «مجموعة عربي القابضة» أعلى مستوى خسائر مطلقة بنحو 6 مليون دينار كويتي، تلتها شركة «ألافكو لتمويل شراء وتأجير الطائرات» بنحو 4.7 مليون دينار كويتي.

العمالة – أ: الأعداد والأجور وقطاع العمل – الربع الأول 2024

تشير آخر الإحصاءات الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء عن عدد العمالة في دولة الكويت كما في نهاية الربع الأول 2024 مصنفة وفقاً للعدد والجنس والجنسية والأجور والأعمار.. الخ، أن حجمها بلغ نحو 2.147 مليون عامل من غير احتساب عدد العمالة المنزلية وبارتفاع بنسبة 3.6% (2.073 مليون عامل في نهاية الربع الأول 2023)، وهو ارتفاع إن صدق مخالف لكل أهداف تعديل التركيبة السكانية من زاويتي الكم والنوع. وعند إضافة العمالة المنزلية وما في حكمها -القطاع العائلي- البالغ عددهم نحو 789 ألف عامل، يرتفع المجموع إلى نحو 2.936 مليون عامل (2.853 مليون عامل في نهاية الربع الأول 2023)، وتبلغ نسبة العمالة المنزلية نحو 26.9% من إجمالي العمالة في الكويت كما في نهاية الربع الأول 2024 (27.3% من إجمالي العمالة في نهاية الربع الأول 2023). ولابد من التذكير بأننا ننشر الأرقام وننسبها إلى مصدرها دون تأكيد دقتها.

وبلغ معدل الأجر الشهري للذكور من العمالة الكويتية في القطاع الحكومي نحو 1953 دينار كويتي (1929 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، وبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات نحو 1375 دينار كويتي (1350 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، بفارق بحدود 42.0% لصالح أجور الذكور. وبلغ معدل الراتب الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الحكومي نحو 805 دينار كويتي (787 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، وبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 721 دينار كويتي (698 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، بفارق لصالح الذكور بحدود 11.6%، أي أن الفارق بين الجنسين أكثر عدالة في حالة عمالة غير الكويتيين. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين من الجنسين في القطاع الحكومي نحو 1607 دينار كويتي (1583 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، وبلغ نفس المعدل لغير الكويتيين نحو 762 دينار كويتي (742 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، بفارق بين المعدلين بحدود 110.8% لصالح الكويتيين.

ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور الكويتيين في القطاع الخاص نحو 1643 دينار كويتي (1589 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، ويظل أدنى بنحو 15.9-% من معدل أجر الذكور في القطاع الحكومي. ويبلغ ذلك المعدل للإناث الكويتيات في القطاع الخاص نحو 1066 دينار كويتي (1001 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، أي أدنى بنحو 22.5-% من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي، وتظل مخصصات دعم العمالة المواطنة تؤدي إلى ردم تلك الفروق. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص نحو 308 دينار كويتي (305 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، أي نحو 38.2% من مستوى زملائهم غير الكويتيين في القطاع الحكومي. ويبلغ معدل الأجر الشهري للإناث غير الكويتيات في القطاع الخاص نحو 423 دينار كويتي (425 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، وهو أعلى من معدل أجر الذكور غير الكويتيين في القطاع الخاص بنحو 37.6%، ولكنه أدنى من معدل زميلاتهن في القطاع الحكومي بنحو 41.3-%.

وفي حال دمج القطاعين الحكومي والخاص، يبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين الذكور نحو 1892 دينار كويتي (1862 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، وللإناث الكويتيات نحو 1334 دينار كويتي (1304 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، ويتسع الفارق لصالح الذكور إلى نحو 41.8%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للذكور غير الكويتيين 320 دينار كويتي (318 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، ويبلغ للإناث غير الكويتيات نحو 479 دينار كويتي (481 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، ويصبح الفارق لصالح الإناث نحو 49.7%. ويبلغ معدل الأجر الشهري للكويتيين ذكوراً وإناثاً في القطاعين نحو 1568 دينار كويتي (1538 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، ويبلغ لغير الكويتيين نحو 340 دينار كويتي (337 دينار كويتي في نهاية الربع الأول 2023)، ولابد من إعادة التذكير بأن كل هذه الأرقام لا تشمل العمالة المنزلية التي سوف تترك أثراً كبيراً للأدنى على معدلات أجور غير الكويتيين لو أخذت في الاعتبار، كما أنها لا تشمل أثر مخصصات دعم العمالة للكويتيين العاملين في القطاع الخاص.

وبلغ عدد العمالة الكويتية في القطاع الحكومي وفقاً لنفس المصدر نحو 384 ألف عامل وبارتفاع بنسبة 2.9% (373 ألف عامل في نهاية الربع الأول 2023)، وبلغ عددهم في القطاع الخاص نحو 73.6 ألف عامل (71.7 ألف عامل في نهاية الربع الأول 2023)، وأصبحت موزعة إلى نحو 83.9% عمالة حكومية و16.1% عمالة قطاع خاص. وتبلغ نسبة الكويتيين العاملين في القطاع الحكومي من حملة الشهادات الجامعية نحو 48.7%، إضافة إلى نحو 4.8% من حملة الشهادات ما فوق الجامعية، ونحو 13.3% لمن يحملون شهادات فوق الثانوية ودون الجامعية، ونحو 20.1% لحملة الشهادات الثانوية أو ما يعادلها، أي أن نحو 86.9% من موظفي القطاع الحكومي الكويتيين من حملة الشهادات ما بين الثانوية وحتى الدكتوراه، مبرره هو ربط مستوى ارتفاع الراتب بالشهادة من دون أي علاقة مع الحاجة لها أو مستواها أو حتى ما إذا كانت صحيحة أو مضروبة.

6 139 شركة حققت 1.428 مليار دينار بنمو نسبته 1.2 %

7 قطاع الاتصالات الأعلى تراجعاً في الأرباح بنسبة انخفاض 41 %

8 كل مؤشرات الربحية «للخليج» انخفضت في النصف الأول مقارنة مع فترة 2023

9 انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى نحو 0.8 % مقابل 1.0 %

نتائج بنك الخليج – النصف الأول 2024

أعلن بنك الخليج نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 28.2 مليون دينار كويتي، منخفضة بنحو 7.6 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 21.3-% مقارنة بنحو 35.8 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2023. ويعود الانخفاض في ربحية البنك، إلى ارتفاع جملة المخصصات بقيمة أعلى من ارتفاع الربح التشغيلي.

وفي التفاصيل، بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 96.9 مليون دينار كويتي، بارتفاع بنحو 4.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 5.0% مقارنة بنحو 92.3 مليون دينار كويتي. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 6 مليون دينار كويتي أو بنحو 8.4%، وصولاً إلى نحو 77.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 71.6 مليون دينار كويتي. بينما انخفض بند صافي أتعاب وعمولات بنحو 1.1 مليون دينار كويتي وبنسبة 7.9-%، ليبلغ نحو 12.6 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 13.7 مليون دينار كويتي.

وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة 1.4 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.2%، لتصل إلى نحو 44.3 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 42.9 مليون دينار كويتي في النصف الأول من عام 2023، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع معظم بنود المصروفات التشغيلية. وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 45.7% مقابل نحو 46.5%. وارتفعت جملة المخصصات بنحو 11.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 96.0%، لتصل إلى نحو 23 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 11.7 مليون دينار كويتي. وبذلك انخفض هامش صافي الربح إلى نحو 29.1% مقارنة بنحو 38.9% للنصف الأول من العام الفائت.

وتظهر البيانات المالية أن إجمالي الموجودات قد ارتفع بما قيمته 255.9 مليون دينار كويتي أي بنحو 3.6%، ليصل إلى نحو 7.431 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 7.175 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. وارتفع الإجمالي بنحو 516.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة 7.5%، مقارنة بنحو 6.914 مليار دينار كويتي للنصف الأول من عام 2023. وارتفع بند قروض وسلف بنحو 6.9% أي ما قيمته 356.4 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 5.553 مليار دينار كويتي (74.7% من إجمالي الموجودات) مقابل 5.197 مليار دينار كويتي (72.4% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023. وارتفع بنحو 379.3 مليون دينار كويتي أو بنسبة 7.3% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2023، حين بلغ آنذاك نحو 5.174 مليار دينار كويتي (74.8% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض وسلف للعملاء إلى إجمالي الودائع والأرصدة الأخرى نحو 94.6% مقارنة بنحو 93.1%. وارتفع أيضاً، بند النقد والنقد المعادل بنحو 2.3% أي ما قيمته 25.1 مليون دينار كويتي، ليصل إلى نحو 1.119 مليار دينار كويتي (15.1% من إجمالي الموجودات) مقابل نحو 1.094 مليار دينار كويتي (15.2% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2023. وارتفع بنحو 39.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 3.7% مقارنة بنحو 1.079 مليار دينار كويتي (15.6% من إجمالي الموجودات) للفترة ذاتها من العام الفائت.

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعاً بلغت قيمته 271.1 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 4.3%، لتصل إلى نحو 6.629 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 6.358 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2023. وارتفعت بنحو 438.7 مليون دينار كويتي أي بنسبة 7.1%، مقارنة مع نحو 6.190 مليار دينار كويتي للنصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 89.2% مقارنة بنحو 89.5%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات الربحية للبنك انخفضت مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2023. إذ انخفض مؤشر العائد على معدل الموجودات (ROA) ليصل إلى نحو 0.8% مقابل 1.0%. وانخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 15.2% قياساً بنحو 21.9%. وانخفض أ يضاً ، مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) ليصل إلى 7.0% بعد أن كان عند 9.9%. وانخفضت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 7 فلس مقارنة بنحو 10 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم الواحد (P/E) نحو 19.9 ضعف مقارنة بنحو 13.3 ضعف، نتيجة انخفاض ربحية السهم الواحد (EPS) بنحو 30.0-% مقابل ارتفاع سعر السهم وبنحو 5.3%. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) نحو 1.3 مرة مقارنة بنحو 1.2 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

إجمالي الإيرادات التشغيلية - النصف الأول 2024

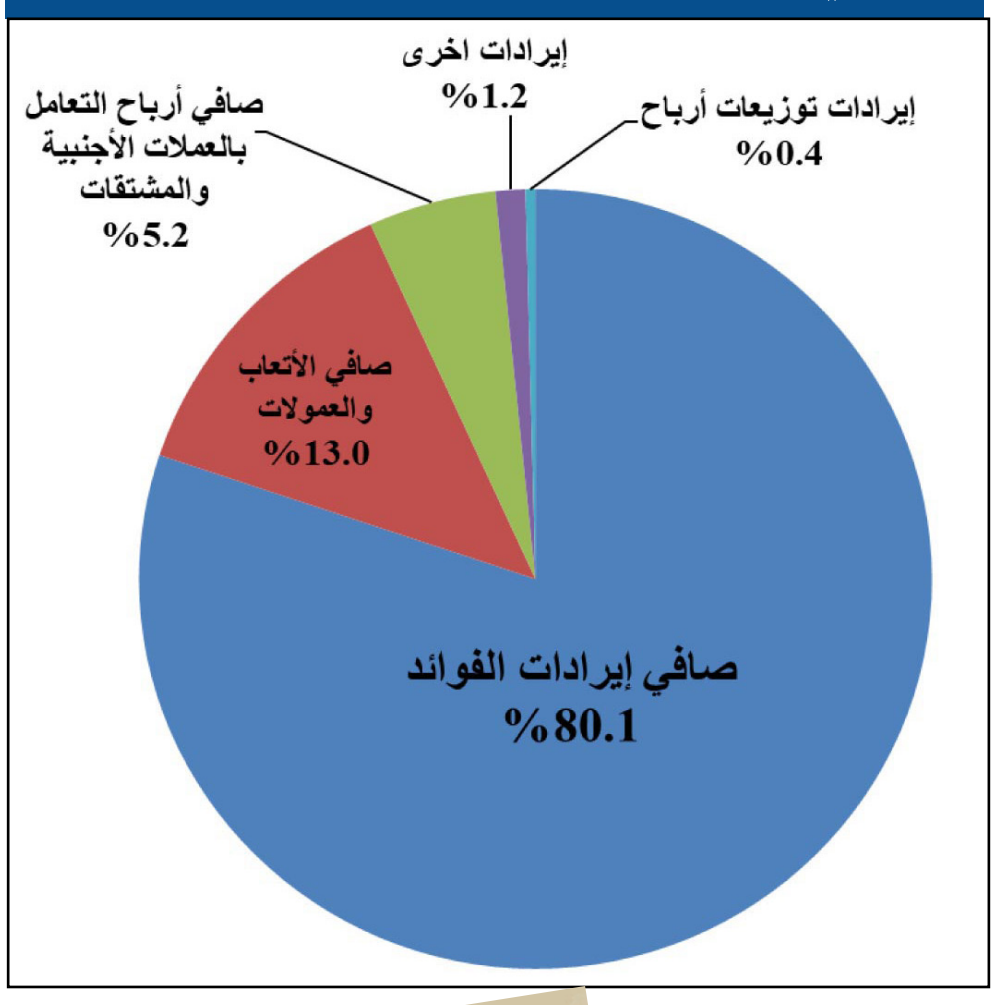

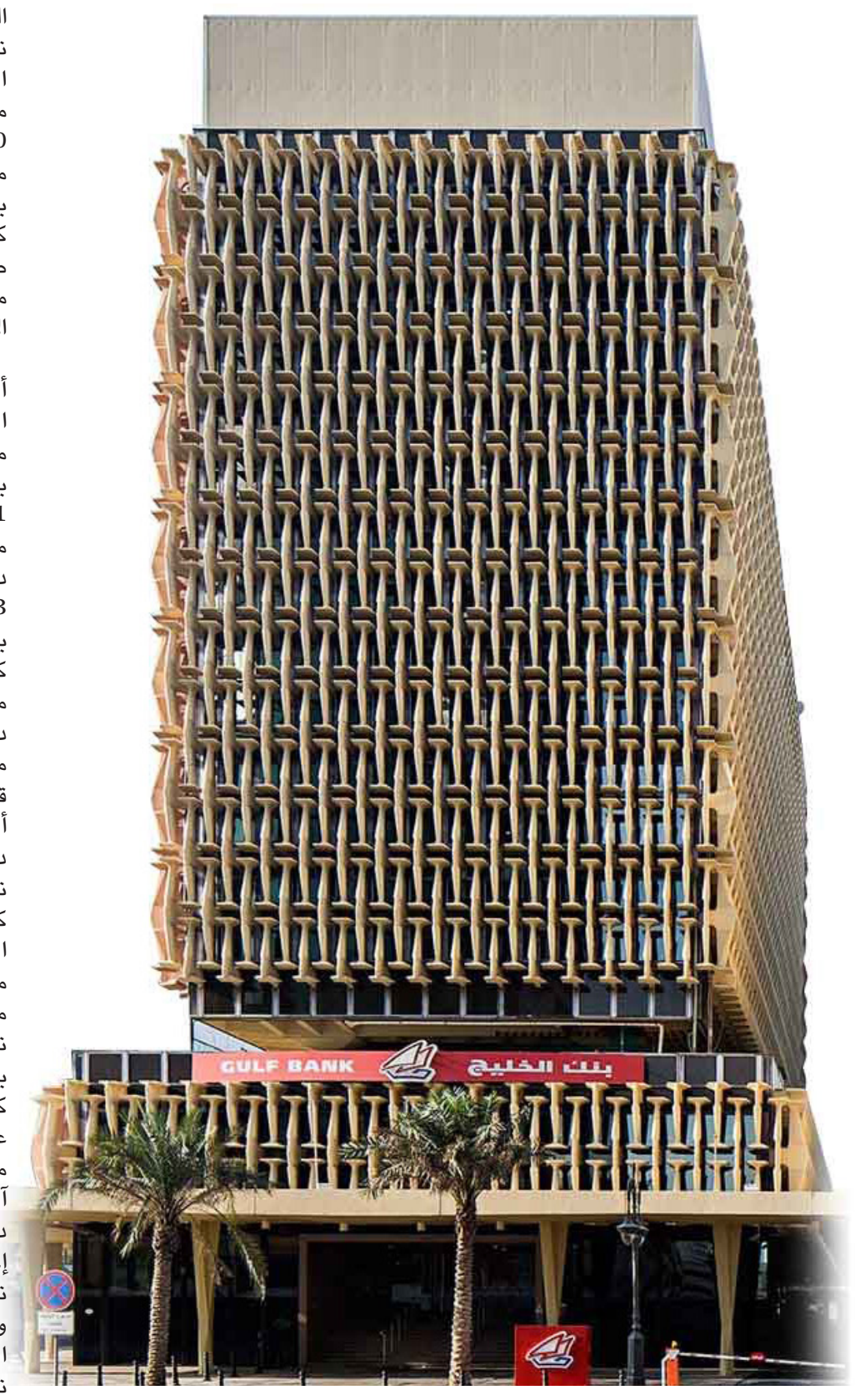

البيان	2024/06/30 (ألف دينار كويتي)	2023/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	7,430,523	6,913,578	516,945	%7.5	↑
مجموع المطلوبات	6,628,908	6,190,190	438,718	%7.1	↑
إجمالي حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك	801,615	723,388	78,227	%10.8	↑
مجموع الإيرادات التشغيلية	96,878	92,256	4,622	%5.0	↑
مجموع المصروفات التشغيلية	44,296	42,941	1,355	%3.2	↑
المخصصات	22,982	11,726	11,256	%96.0	↑
الضرائب	1,385	1,743	358-	%20.5-	↓
صافي الربح	28,215	35,846	7,631-	%21.3-	↓
المؤشرات					
**العائد على معدل الموجودات	%0.8	%1.0			↓
** العائد على معدل حقوق الملكية الخاص بمساهمي البنك	%7.0	%9.9			↓
**العائد على معدل رأس المال	%15.2	%21.9			↓
ربحية السهم للبنك (فلس)	7	10	3-	%30.0-	↓
إقفال سعر السهم (فلس)	279	265	14	%5.3	↑
*مضاعف السعر على ربحية السهم (P/E)	19.9	13.3			
مضاعف السعر على القيمة الدفترية (P/B)	1.3	1.2			

* المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2024 على أساس سنوي.
** تم حساب المعدل على أساس متوسط البيانات المالية في نهاية ديسمبر 2023 ونهاية يونيو 2024.

- انخفض مؤشر العائد على معدل رأس المال (ROC) ليصل إلى نحو 15.2 % مقارنة مع 21.9 %
- انخفض مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROE) ليصل إلى 7.0 % بعد أن كان عند 9.9 %
- المخصصات إرتفعت 96 % النصف الأول لتصل إلى 23 مليون دينار
- انخفاض هامش صافي الربح إلى نحو 29.1 % مقارنة مع 38.9 %
- ارتفاع المصروفات التشغيلية بنسبة 3.2 % لتصل 44.3 مليون دينار
- مطلوبات البنك سجلت ارتفاعاً بقيمة 271.1 مليون دينار بنسبة 4.3 %

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أكثر نشاطاً، حيث ارتفع مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك ارتفعت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 617.9 نقطة، بارتفاع بلغت قيمته 1.8 نقطة ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الماضي، وظل مرتفعاً بنحو 16.2 نقطة أي ما يعادل 2.7% عن إقفال نهاية عام 2023.

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الرابع والثلاثون 2024/08/22	الأسبوع الثالث والثلاثون 2024/08/15	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	617.9	616.1	%0.3
مؤشر السوق العام	7,164.2	7,107.5	%0.8
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	253,110,882	251,626,006	
المعدل اليومي (د.ك)	50,622,176	50,325,201	%0.6
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	1,247,303,796	1,035,362,294	
المعدل اليومي (أسهم)	249,460,759	207,072,459	%20.5
عدد الصفقات	79,818	67,227	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	15,964	13,445	%18.7

البيان الشركات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
بيت التمويل الكويتي	24,742,588	%9.8
شركة الاستشارات المالية الدولية	22,158,428	%8.8
بنك الخليج	18,384,327	%7.3
بنك الكويت الوطني	11,237,020	%4.4
شركة عقارات الكويت	9,700,093	%3.8
الإجمالي	86,222,456	%34.1
البيان القطاعات	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من الإجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	91,855,287	%36.3
قطاع البنوك	79,951,028	%31.6
قطاع العقار	29,275,215	%11.6
قطاع الصناعة	22,236,433	%8.8
قطاع الخدمات الاستهلاكية	17,433,684	%6.9

	الأسبوع الرابع والثلاثون 2024/08/22	الأسبوع الثالث والثلاثون 2024/08/15
عدد شركات ارتفعت أسعارها	24	14
عدد شركات انخفضت أسعارها	4	13
عدد شركات لم تتغير أسعارها	1	2
إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال	29	29

جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

	إسم الشـــركة	يوم الخميس 2024/08/22	يوم الخميس 2024/08/15	الفرق %	إقفال 2023	الفرق %
1	بنك الكويت الوطني	744.5	748.8	(0.6)	718.1	3.7
2	بنك الخليج	299.2	287.9	3.9	251.8	18.8
3	البنك التجاري الكويتي	539.8	529.4	2.0	536.7	0.6
4	البنك الأهلي الكويتي	231.6	229.2	1.0	176.6	31.1
5	بنك الكويت الدولي	235.8	230.7	2.2	184.6	27.7
6	بنك برقان	276.6	273.6	1.1	242.8	13.9
7	بيت التمويل الكويتي	3,587.6	3,572.0	0.4	3,312.4	8.3
	قطـــــاع البنـــــوك	**769.1**	**767.7**	**0.2**	**720.2**	**6.8**
8	شركة التسهيلات التجارية	150.1	144.4	3.9	114.8	30.7
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,067.5	969.5	10.1	921.8	15.8
10	شركة الاستثمارات الوطنية	318.4	297.0	7.2	300.7	5.9
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	349.4	344.5	1.4	363.2	(3.8)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	84.3	79.6	5.9	92.8	(9.2)
	قطـــــاع الاستثمـــــار	**277.2**	**262.0**	**5.8**	**253.9**	**9.2**
13	شركة الكويت للتأمين	119.1	117.3	1.5	103.6	15.0
14	مجموعة الخليج للتامين	1,197.3	1,396.9	(14.3)	1,631.1	(26.6)
15	الشركة الأهلية للتأمين	318.8	307.6	3.6	252.5	26.3
16	شركة وربة للتأمين	182.9	184.1	(0.7)	124.5	46.9
	قطـــــاع التأميـــــن	**358.2**	**389.1**	**(7.9)**	**404.6**	**(11.5)**
17	شركة عقارات الكويت	485.1	493.4	(1.7)	399.2	21.5
18	شركة العقارات المتحدة	116.7	111.0	5.1	113.7	2.6
19	الشركة الوطنية العقارية	292.2	284.5	2.7	242.6	20.4
20	شركة الصالحية العقارية	1,932.0	1,887.5	2.4	1,818.8	6.2
	القطـــــاع العقـــــاري	**317.5**	**314.4**	**1.0**	**277.4**	**14.5**
21	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	337.8	334.8	0.9	293.0	15.3
22	شركة أسمنت الكويت	266.8	265.3	0.6	202.0	32.1
23	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	721.4	695.4	3.7	523.6	37.8
	القطـــــاع الصناعـــــي	**317.0**	**311.1**	**1.9**	**255.6**	**24.0**
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	822.3	783.4	5.0	751.4	9.4
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	2,033.5	1,978.9	2.8	3,965.7	(48.7)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	691.0	675.4	2.3	843.9	(18.1)
27	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	35.2	30.8	14.3	29.6	18.9
	قطـــــاع الخدمـــــات	**847.6**	**825.1**	**2.7**	**1,264.0**	**(32.9)**
28	شركة نقل وتجارة المواشي	88.3	87.5	0.9	81.7	8.1
	قطـــــاع الأغذيـــــة	**436.2**	**436.0**	**0.0**	**434.6**	**0.4**
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	629.1	629.1	0.0	699.0	(10.0)
	الشركـــات غيـــر الكويتيـــة	**177.8**	**177.8**	**0.0**	**181.3**	**(1.9)**
	مؤشـــــر الشـــــال	**617.9**	**616.1**	**0.3**	**601.7**	**2.7**

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100٪ وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

«الاقتصادية» تنشر تقرير «المركز المالي» نظرة مستقبلية حول القطاع العقاري

المركز: نتوقع أن يخفض «المركزي» أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس أواخر النصف الثاني من عام 2024

- سوق العقارات في الكويت سيتسارع في النصف الثاني من عام 2024
- احتمالات انتعاش أسعار الأراضي والإيجارات مدعومة بالإصلاحات الحكومية

ضرار الغانم

دولة الكويت: نظرة على الاقتصاد الكلي

العوامل الاقتصادية	رأينا	نظرتنا
نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي (الحقيقي)	حيادي	نتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي سلبيًا في عام 2024 بسبب تمديد تخفيضات إنتاج أوبك+ حتى عام 2024. احتمالية تعميق تخفيضات إنتاج النفط بمقدار 135,000 برميل يوميًا بعد الربع الثاني من عام 2024 تمثل مخاطر سلبية لنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي.
نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (الحقيقي)	حيادي	نتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.0% في عام 2024، مرتفعًا من 0.8% في عام 2023. سيحظى القطاع غير النفطي في الكويت بالدعم من تخفيضات أسعار الفائدة المتوقعة في النصف الثاني من عام 2024، وزيادة الاستثمارات نتيجة لانتعاش النشاط المشاريع وتأثير القاعدة المنخفضة.
الوضع المالي[1]	حيادي	نتوقع أن يتسع العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 10.5% مقارنة بـ 8.4% في عام 2023 بسبب انخفاض إيرادات النفط.
الاستثمارات	معتدل	من المتوقع أن ترتفع الاستثمارات قليلاً إلى 21.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 مقارنة بـ 20.4% في عام 2023.
الكتلة النقدية	معتدل	من المتوقع أن تنمو الكتلة النقدية(M2) بنسبة 3.9% على أساس سنوي في عام 2024 مقارنة بـ 1.0% في عام 2023، بدعم من التخفيضات المحتملة في أسعار الفائدة في النصف الثاني من عام 2024 ومستويات التضخم المعتدلة.
التضخم	معتدل	ظل التضخم في الكويت ثابتًا ودار بين نطاق 3.2%-3.8% في عام 2023. من المتوقع أن يتراجع التضخم ويبلغ متوسطه 3.2% في عام 2024 بسبب انخفاض أسعار الغذاء العالمية وتقييد السياسة النقدية من قبل البنك المركزي في عامي 2022-2023. ومع ذلك، من المحتمل أن ينخفض التضخم إلى أقل من 3% في عام 2025.
سعر الفائدة	حيادي	من المتوقع أن يخفف البنك المركزي الكويتي سياسته النقدية ويخفض أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في النصف الأخير من النصف الثاني من عام 2024، تماشيًا مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.
معدل النمو السكاني	حيادي	نتوقع أن يظل نمو السكان مستقرًا في ظل الموافقة على مشروع قانون الحصة الخاصة بالعمالة الوافدة. من الممكن أن يدعم استئناف تأشيرات الإقامة العائلية للعمالة الأجنبية الماهرة نمو السكان.
خلق فرص العمل	معتدل	نتوقع أن يظل خلق الوظائف معتدلاً. ومع ذلك، من الممكن أن يشهد خلق الوظائف تحسنًا في حال منح المشاريع الـ 36 في البنية التحتية التي تم الموافقة عليها في ميزانية 2024-2025 خلال العام.

المصدر: أبحاث ماريمور

توقعت شركة المركزي المالي الكويتي أن أن ينكمش اقتصاد الكويت للعام الثاني على التوالي في عام 2024، حيث سينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1.4% على أساس سنوي في عام 2024 بعد انكماش بنسبة 2.2 % في عام 2023، وذلك وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي. من المتوقع أن تؤثر تخفيضات إنتاج النفط وبيئة أسعار الفائدة المرتفعة والضبابية الجيوسياسية على النمو الاقتصادي في عام 2024 .

من المرجح أن يتسبب تمديد تخفيضات إنتاج النفط من قبل أوبك+ حتى عام 2024 لدعم أسعار النفط في انكماش بنسبة 4.3 % على أساس سنوي في الناتج المحلي الإجمالي النفطي في عام 2024. ومع ذلك، ثمة توقعات بأن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي يشهد نموًا بنسبة 2.0 % على أساس سنوي في عام 2024، وهي نسبة أعلى مقارنة بنسبة 0.8 % على أساس سنوي في عام 2023، وذلك بفضل ارتفاع نشاط المشاريع والتسارع المتوقع في الإصلاحات الاقتصادية.

تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يبلغ متوسط أسعار النفط 88 دولارًا للبرميل في عام 2024، وهو أعلى مقارنة بمتوسط 82 دولارًا للبرميل في عام 2023، مدعومًا بتخفيضات العرض من أوبك+ وانتعاش الطلب على النفط. ستستمر الكويت في تقليص إنتاجها النفطي الطوعي بمقدار 128,000 برميل يوميًا حتى نهاية عام 2024 تماشيًا مع تمديد أوبك+ لتخفيضات الإنتاج النفطي حتى نهاية عام 2024. أعلنت الكويت عن تخفيضات إضافية في إمدادات النفط بمقدار 135,000 برميل يوميًا من يناير 2024 حتى الربع الثاني من عام 2024 كجزء من تخفيضات 2.2 مليون برميل يوميًا من عدة دول في أوبك+.

يتوقع السوق أن يستمر تخفيض إمدادات النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يوميًا حتى النصف الثاني من عام 2024. ونتوقع أن يتعافى اقتصاد الكويت ويسجل معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.8 % على أساس سنوي في عام 2025، مدعومًا بالتراجع المحتمل لتخفيضات إنتاج النفط من قبل أوبك+.

خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2024، ظل معدل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك في الكويت مستقراً ومعتدلاً تدريجياً. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تراجع التضخم العالمي، وتراجع الطلب الاستهلاكي، وتشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه التحديد، انخفض التضخم بشكل طفيف من 3.37 % على أساس سنوي في ديسمبر 2023 إلى 3.17% في أبريل 2024. كما تراجع مكون إيجار المساكن، حيث انخفض من 2.57 % على أساس سنوي في ديسمبر 2023 إلى 1.55% في أبريل 2024 ، مما يعكس اعتدال قيم الإيجارات.

ظل نمو الائتمان للقطاع الخاص معتدلًا بنسبة 2.7 % على أساس سنوي في أبريل 2024، وهو أعلى قليلًا من نسبة 1.7 % في نهاية عام 2023، ولكنه أقل من مستويات عام 2022 بسبب ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض الطلب الاستهلاكي. ظل الائتمان الأسري ضعيفًا ونما بنسبة 2.3 % على أساس سنوي في أبريل 2024 مقارنة بنمو بنسبة 1.5 % على أساس سنوي في عام 2023، متأثرًا بالسياسة النقدية المشددة. نما ائتمان الأعمال بنسبة 1.4 % على أساس سنوي في أبريل 2024، وتباين نمو الائتمان عبر قطاعات الأعمال المختلفة. ومن المتوقع أن يظل نمو الائتمان ثابتًا في النصف الثاني من عام 2024 بفضل تخفيضات أسعار الفائدة والزيادة الكبيرة في منح المشاريع في عام 2023 .

يبلغ سعر الفائدة السياسة للبنك المركزي الكويت 4.25 % بعد رفعه الأخير لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في يوليو 2023 . ومن المتوقع أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة في النصف الثاني من عام 2024 حيث يستمر التضخم في الاعتدال تدريجيًا نحو مستويات الأهداف المركزية للبنك. نظرًا لأن السياسة النقدية الكويتية تتبع بشكل عام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، فمن المتوقع أن يخفض البنك المركزي الكويتي أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في الجزء الأخير من النصف الثاني من عام 2024. نتوقع أن تدعم تخفيضات أسعار الفائدة الطلب على العقارات نظرًا لانخفاض تكاليف الاقتراض.

أظهر قطاع العقار بوادر تعافٍ في الربع الأول من عام 2024، حيث ارتفعت الإيجارات والأسعار تدريجيًا. شهدت أسعار الأراضي للشقق (القطاع الاستثماري) زيادة سنوية خلال الربع الرابع من عام 2023 في جميع المناطق باستثناء منطقة المهبولة حيث يعتبر المستثمرون العقارات ملاذًا آمنًا. سجلت أسعار الأراضي في القطاع التجاري زيادة في جميع المحافظات. كانت معدلات الإيجار الإجمالية للشقق المكونة من ثلاث غرف نوم وشقق مساحتها 60 مترًا مربعًا مستقرة وشهدت ارتفاعًا في الربع الرابع من عام 2023 مقارنة بالربع الرابع من عام 2022 في جميع المناطق باستثناء خيطان والمهبولة. كانت القيمة الإيجارية المتوسطة لقطاع المكاتب في القطاع التجاري بشكل عام مستقرة، حيث سجلت فقط السالمية والفحيحيل زيادة طفيفة.

ومع ذلك، انخفض حجم وقيمة المعاملات حيث استمرت الطلب المتزايد بعد الجائحة في العودة إلى طبيعته. انخفضت مبيعات العقارات إلى 697 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2024 مسجلة انخفاضًا بنسبة 2.3 % سنويًا من 714 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2023. شهد العدد الإجمالي للمعاملات العقارية انخفاضًا بنسبة 1.8 % سنويًا في الربع الرابع من عام 2023 إلى 1065 معاملة. شهدت مبيعات قطاع الإسكان الخاص (السكني) وقطاع الاستثمار (الاستثماري) انخفاضًا، بينما ارتفعت ≪

نظرة مستقبلية حول القطاع العقاري دولة الكويت - تقرير مراجعة النصف الاول للعام 2024 وتوقعات النصف الثاني للعام 2024

توقعات القطاع العقاري في دولة الكويت

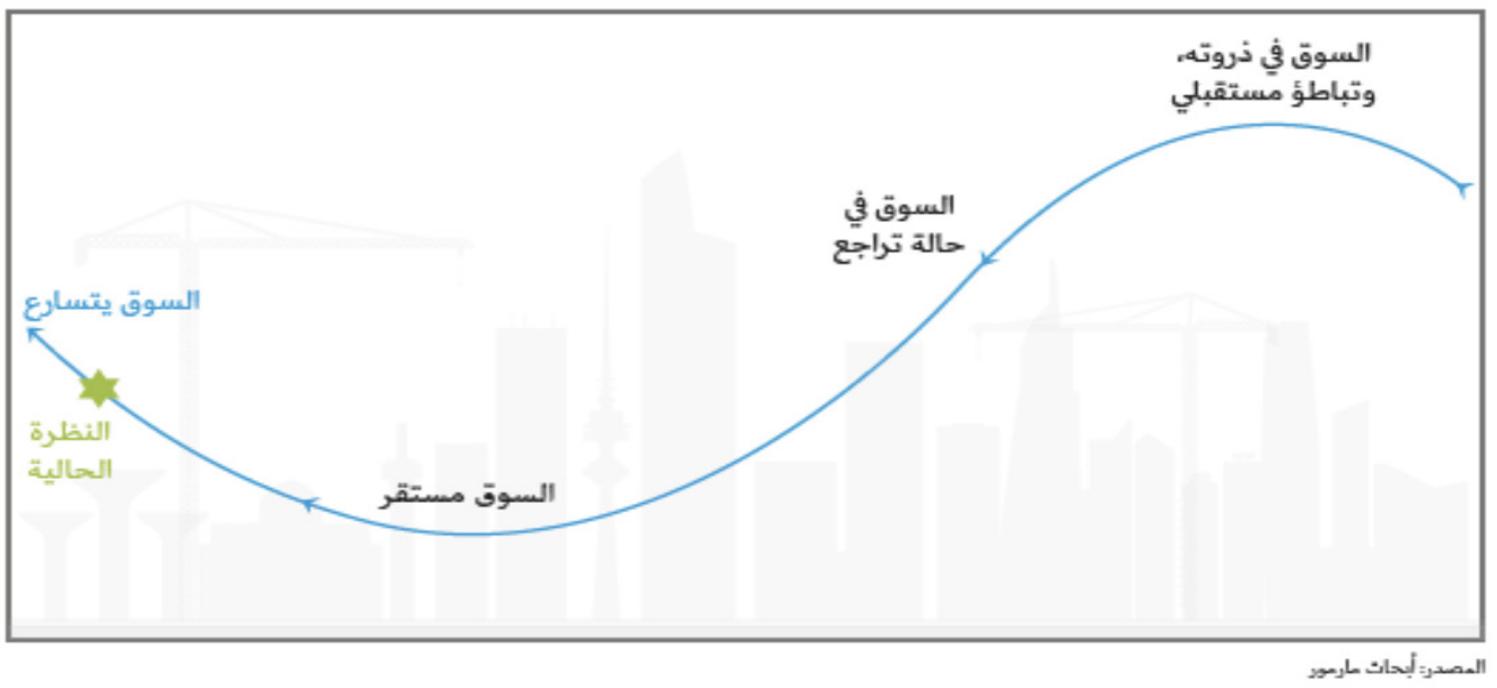

المصدر: أبحاث ماريمور

الاقتصادية
ALEQTISADYAH
العدد 132 • الأحد 25 أغسطس 2024 م • 21 صفر 1446 هـ
aleqtisadyah.com

«الاقتصادية» تنشر تقرير «المركز المالي» نظرة مستقبلية حول القطاع العقاري

• الناتج المحلي الإجمالي قد ينكمش بنسبة 1.4% في 2024
• قطاع العقار أظهر بوادر تعافٍ في الربع الأول من عام 2024

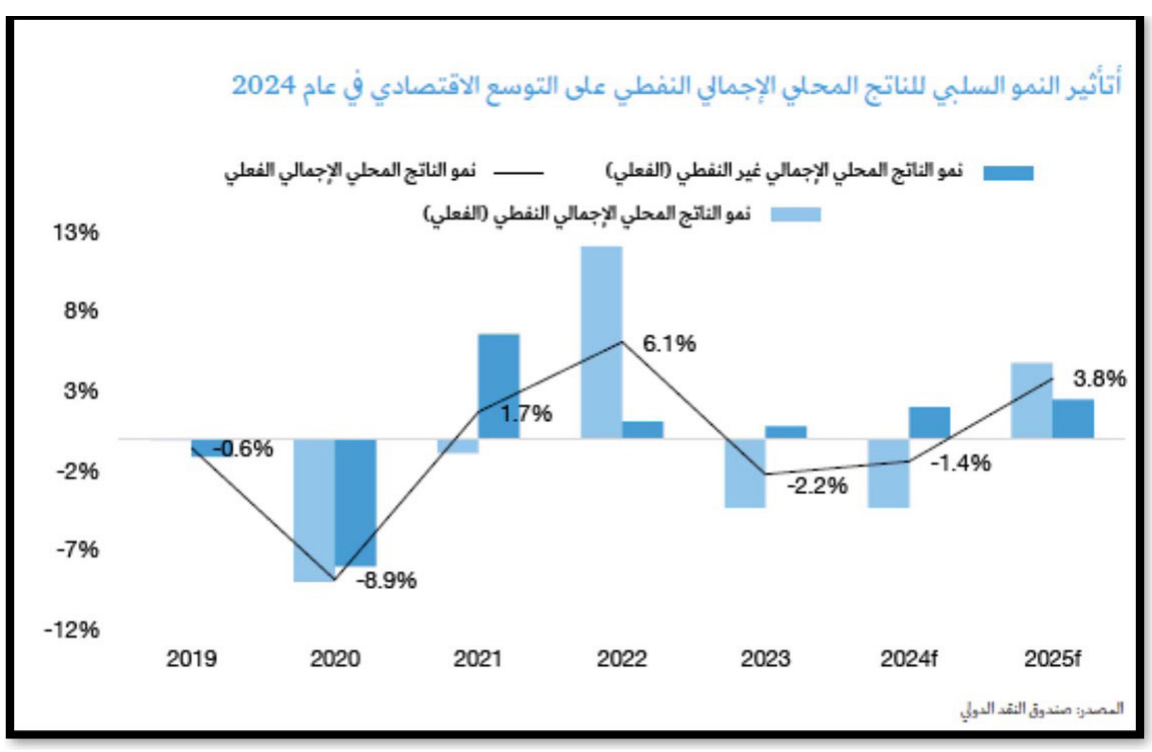

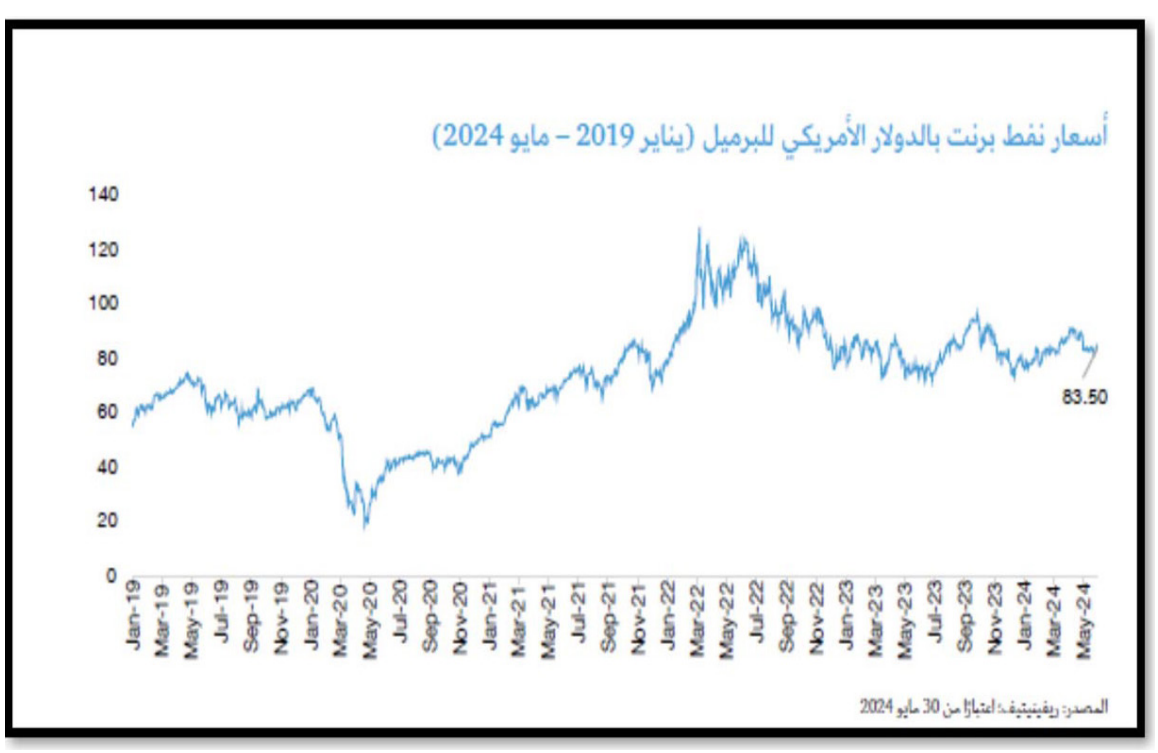

مبيعات القطاع التجاري. انخفضت مبيعات قطاع الإسكان الخاص (السكني) بنسبة 2.8 % سنويًا إلى 353 مليون دينار كويتي في الربع الأول من عام 2024 بسبب انخفاض الطلب نتيجة التوجهات السوقية البطيئة وتيرة الإصلاحات السوقية البطيئة. انخفضت مبيعات قطاع الاستثمار (الاستثماري) أيضًا بنسبة 8.9 % سنويًا بينما انخفض عدد صفقات التداول بنسبة 15.4 % سنويًا في الربع الأول من عام 2024 نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ نمو عدد السكان الوافدين. ارتفعت مبيعات القطاع التجاري بنسبة 16.9 % سنويًا في الربع الأول من عام 2024 بينما ارتفع عدد المعاملات بنسبة 15.8 % سنويًا.

بناءً على تقييمنا لمؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة، نعتقد أن سوق العقارات في الكويت سيتسارع في النصف الثاني من عام 2024 مع احتمالات انتعاش أسعار الأراضي والإيجارات وسط الإصلاحات الحكومية، كما هو موضح في مؤشر الاقتصاد العقاري للمركز المالي الكويتي "المركز" والذي حقق درجة 3.5 من 5.0.

دولة الكويت: نظرة على الاقتصاد الكلي

نتوقع أن يظل نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي سلبيًا في عام 2024 بسبب تمديد تخفيضات إنتاج أوبك+ حتى عام 2024. احتمالية تعميق تخفيضات إنتاج النفط بمقدار 135,000 برميل يوميًا بعد الربع الثاني من عام 2024 تمثل مخاطر سلبية لنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي.

نتوقع أن يصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 2.0 % في عام 2024، مرتفعًا من 0.8 % في عام 2023. سيحظى القطاع غير النفطي في الكويت بالدعم من تخفيضات أسعار الفائدة المتوقعة في النصف الثاني من عام 2024، وزيادة الاستثمارات نتيجة لانتعاش النشاط المشاريع وتأثير القاعدة المنخفضة.

نتوقع أن يتسع العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 إلى 10.5 % مقارنة ب 8.4 % في عام 2023 بسبب انخفاض إيرادات النفط.

من المتوقع أن ترتفع الاستثمارات قليلاً إلى 21.4 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 مقارنة ب 20.4 % في عام 2023.

من المتوقع أن تنمو الكتلة النقدية (M2) بنسبة 3.9 % على أساس سنوي في عام 2024 مقارنة ب 1.0 % في عام 2023، بدعم من التخفيضات المحتملة في أسعار الفائدة في النصف الثاني من عام 2024 ومستويات التضخم المعتدلة.

ظل التضخم في الكويت ثابتًا ودار بين نطاق 3.2 %- 3.8 % في عام 2023. من المتوقع أن يتراجع التضخم ويبلغ متوسطه 3.2 % في عام 2024 بسبب انخفاض أسعار الغذاء العالمية وتقييد السياسة النقدية من قبل البنك المركزي في عامي 2022 – 2023. ومع ذلك، من المحتمل أن ينخفض التضخم إلى أقل من 3% في عام 2025 .

من المتوقع أن يخفف البنك المركزي الكويتي سياسته النقدية ويخفض أسعار الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس في النصف الأخير من النصف الثاني من عام 2024، تماشيًا مع الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي نتوقع أن يظل نمو السكان مستقرًا في ظل الموافقة على مشروع قانون الحصة الخاصة بالعمالة الوافدة. من الممكن أن يدعم استئناف تأشيرات الإقامة العائلية للعمالة الأجنبية الماهرة نمو السكان.

نتوقع أن يظل خلق الوظائف معتدلاً. ومع ذلك، من الممكن أن يشهد خلق الوظائف تحسنًا في حال منح المشاريع ال 36 في البنية التحتية التي تم الموافقة عليها في ميزانية 2024 – 2025 خلال العام.

-2 دولة الكويت: مستجدات الاقتصاد الكلي

أ. تأثير النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي النفطي على التوسع الاقتصادي في عام 2024

وفقًا لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن ينكمش اقتصاد الكويت بنسبة 1.4% على أساس سنوي في عام 2024، وهو معدل أبطأ مقارنة بتقلص قدره 2.2 % في عام 2023. ونتوقع أن تؤدي النظرة العالمية الصعبة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، والشكوك الجيوسياسية في الشرق الأوسط التي تؤدي إلى تعطيل الشحن عبر البحر الأحمر، وعدم احتمال عكس تخفيضات إنتاج النفط في عام 2024 إلى عامين متتاليين من الانكماش الاقتصادي. إن تخفيضات إنتاج النفط الكويتية البالغة 128,000 برميل يوميًا حتى نهاية عام 2024، بالإضافة إلى تخفيضات الإنتاج الطوعية الإضافية البالغة 135,000 برميل يوميًا من يناير 2024 ، والتي تم تمديدها حتى الربع الثاني من 2024 ، تدعم النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي النفطي بنسبة 4.3 % على أساس سنوي في عام 2024. يتوقع السوق أن تستمر تخفيضات النفط الطوعية الإضافية للكويت البالغة 135,000 برميل يوميًا، والتي تشكل جزءًا من تخفيض إجمالي قدره 2.2 مليون برميل يوميًا من عدة أعضاء في أوبك+، في النصف الثاني من عام 2024. ومع ذلك، نتوقع أن تدعم استكمال المرحلة النهائية من مصفاة الزور في مايو 2024، مع زيادة الطاقة التكريرية إلى 615,000 برميل يوميًا من 410,000 برميل يوميًا، والاحتمالية العكسية لتخفيضات إنتاج أوبك+ في عام 2025، تعافي نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي في عام 2025، والذي يُقدَّر بنسبة 4.8 % على أساس سنوي. كما نتوقع أن يسجل القطاع غير النفطي في الكويت نموًا بنسبة 2.0 % على أساس سنوي، مما يعوض جزئيًا التأثير السلبي لنمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي على التوسع الاقتصادي. يشهد نشاط الاستثمارات ارتفاعًا بعد زيادة عقود المشاريع في العام الماضي، وتخفيض أسعار الفائدة في النصف الثاني من عام 2024، وتأثير القاعدة المنخفضة هي بعض العوامل وراء النمو المتوقع في القطاع غير النفطي. بلغت قيمة المشاريع الممنوحة في الكويت 8.2 مليار دولار أمريكي (2.52 مليار دينار كويتي) في عام 2023، مسجلة نموًا كبيرًا قدره 300 % على أساس سنوي من 2.1 مليار دولار أمريكي (0.64 مليار دينار كويتي) تم منحها في عام 2022 .

يمكن عزو الزيادة في عقود المشاريع في الكويت بشكل رئيسي إلى الاستثمارات في البنية التحتية، وخاصة في قطاعي النقل والطاقة. في قطاع الطاقة، بلغت القيمة الإجمالية للمشاريع الممنوحة في عام 2023 3 مليار دولار أمريكي (0.92 مليار دينار كويتي)، مقارنة ب 246 مليون دولار أمريكي (75.48 مليون دينار كويتي) في عام 2022. علاوة على ذلك، وافقت الكويت على 36 مشروعًا في البنية التحتية في ميزانيتها لعام 2024 – 2025 بقيمة إجمالية حوالي 428 مليون دينار كويتي (1.4 مليار دولار أمريكي).

أتأثير النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي النفطي على التوسع الاقتصادي في عام 2024

شهدت أسعار النفط ارتفاعًا في الربع الأول من عام 2024 بدعم من تمديد تخفيضات الإنتاج الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا من قبل أعضاء أوبك+ حتى الربع الثاني من عام 2024، بالإضافة إلى نمو الطلب على النفط بشكل أقوى من المتوقع حيث ظل الاقتصاد العالمي مرنًا في ظل ارتفاع أسعار الفائدة. أدى تقييد إمدادات النفط بسبب تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط إلى انتعاش أسعار النفط. يتوقع الوكالة الدولية للطاقة(IEA) أن ينمو الطلب على النفط بمقدار 1.1 مليون برميل يوميًا في عام 2024 .

نتوقع أن تحافظ توقعات استهلاك النفط القوي هذا العام جنبًا إلى جنب مع إدارة إمدادات أوبك+ على ارتفاع أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2024. ومع ذلك، فإن زيادة إنتاج النفط من الدول غير الأعضاء في أوبك والطلب الضعيف تشكل مخاطر على توقعات أسعار النفط. تتوقع إدارة معلومات الطاقة (EIA) أن يبلغ متوسط أسعار النفط 88 دولارًا للبرميل في عام 2024 .

في الربع الأول من عام 2024، استمر نمو معاملات نقاط البيع (POS) في التباطؤ ليصل إلى 4% على أساس سنوي، وذلك بسبب تقليص الإنفاق الاستهلاكي الذي يعكس بيئة أسعار الفائدة المرتفعة وضعف انطلاق الائتمان الأسري. بلغ نمو معاملات نقاط البيع ذروته في الربع الثاني من عام 2021 بسبب تأثيرات ما بعد الجائحة. ساهمت مستويات التضخم الثابتة، وظروف النقدية المشددة، وتباطؤ النمو الاقتصادي في تليين الإنفاق الاستهلاكي منذ عام 2022. زادت معاملات بوابات الدفع بنسبة 15 % على أساس سنوي في الربع الأول من عام 2024 بسبب الزيادة في التجارة الإلكترونية. ومع ذلك، نتوقع أن يؤثر تراجع التضخم وتخفيض أسعار الفائدة إيجابيًا على الإنفاق الاستهلاكي في النصف الثاني من عام 2024 .

ب. بقاء التضخم ضمن نطاق ثابت

واصل التضخم تراجعه التدريجي خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2024 بعد أن ظل ثابتًا ضمن نطاق 3.2 %- 3.8 % خلال عام 2023. تسببت الطلبات الاستهلاكية الأضعف وسياسة النقود المشددة في بقاء مستويات التضخم مستقرة خلال هذه الفترة. بلغ معدل التضخم في أسعار المستهلكين 3.17 % على أساس سنوي في أبريل 2024، مقارنة بأدنى مستوى له خلال 33 شهرًا وهو 3.02 % على أساس سنوي في مارس 2024. ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات، التي تشكل 16.7 % من مؤشر أسعار المستهلكين، إلى 5.79 % على أساس سنوي في أبريل، مقارنة ب 4.74 % في ديسمبر 2023، بسبب العوامل الموسمية المرتبطة بشهر رمضان. على الرغم من ارتفاع تضخم أسعار الغذاء خلال الفترة من يناير إلى أبريل 2024، إلا أنه ظل بعيدًا عن مستويات عام 2023، حيث بلغ ذروته عند 7.68 % في أبريل 2023 بسبب ارتفاع أسعار الغذاء العالمية. تراجع تضخم خدمات الإسكان (القطاع الأكبر من حيث الوزن) إلى 1.41 % على أساس سنوي في أبريل 2024 مقارنة ب 2.35 % على أساس سنوي في ديسمبر 2023. كما تراجعت أسعار الإيجارات ضمن قطاع الإسكان إلى 1.55 % على أساس سنوي في أبريل 2024 مقارنة ب 2.57 % على أساس سنوي في ديسمبر 2023، مما يعكس التخفيف في الإيجارات. في أبريل 2024، سجلت الكويت معدل التضخم الأساسي بنسبة 3.2 % على أساس سنوي، مع بقاء الأجزاء الرئيسية مثل الملابس والأثاث المنزلي، وهما أكبر مساهمين في نمو التضخم الأساسي السنوي حتى الآن في 2024، ثابتين. نتوقع أن يظل التضخم معتدلاً في النصف الثاني من عام 2024 وأن يتباطأ إلى أقل من 3% في عام 2025 .

≫

المكونات	معدل التضخم، سنويًا % - أبريل 2024	حجم التضخم
الإجمالي	3.17	100%
خدمات الإسكان	1.41	33.21%
الطعام والمشروبات	5.79	16.71%
الأثاث ومعدات الصيانة المنزلية	3.74	11.43%
الملابس والأحذية	5.95	8.03%
النقل	1.06	7.54%
الخدمات والسلع المتنوعة	4.66	5.84%
التعليم	0.8	4.19%
الاتصالات	2.54	3.98%
الترفيه والثقافة	2.69	3.85%
المطاعم والفنادق	2.37	3.42%
الصحة	3.58	1.48%
السجائر والتبغ	0.22	0.33%
مؤشر التضخم الإجمالي باستثناء الغذاء	2.52	83.29%
مؤشر التضخم الإجمالي باستثناء الإسكان	3.9	66.79%

المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية

من مجموعة براندون هول (Brandon Hall) المرموقة

مجموعة «بيتك» تحصد 13 جائزة عالمية في الموارد البشرية للعام 2024

• العمر: الجوائز تؤكد نجاح رؤية مجموعة «بيتك» في تحقيق إدارة مثلى لثروته البشرية
• الفوز بأعلى عدد جوائز محليا وعلى مستوى المنطقة تقدير عالمي لتفوق «بيتك»

حصدت مجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» 13 جائزة عالمية في مجال الموارد البشرية للعام 2024 من مجموعة براندون هول (Brandon Hall) المرموقة والمتخصصة في تقييم أداء البنوك والشركات والمؤسسات حول العالم، حيث نجحت مجموعة "بيتك" هذا العام بالفوز بأعلى عدد جوائز محليا وعلى مستوى المنطقة.

وتتضمن باقة الجوائز التي نالتها مجموعة «بيتك» 7 جوائز فاز بها «بيتك» الكويت، وهي:

- أفضل برنامج لتطوير القيادات (الفئة الذهبية) عن برنامج (أكاديمية قادة «بيتك»)
- أفضل تأثير اجتماعي (الفئة الذهبية)
- أفضل برنامج شهادات مهنية (الفئة الفضية)
- أفضل برنامج لتوجيه الموظفين الجدد (الفئة الفضية)
- أفضل برنامج تعليم وتطوير فريد أو مبتكر (الفئة البرونزية) عن برنامج (فرصة)
- أفضل نهج للابتكار في إدارة الثروات البشرية (الفئة البرونزية)
- أفضل تحليلات لبيانات الموارد البشرية (الفئة البرونزية)

كما تضمنت الجوائز 6 جوائز حصل عليها "بيتك -تركيا"، وهي:

- أفضل برنامج للمزايا وصحة ورفاهية الموظفين (الفئة الذهبية)
- أفضل بنك في اختيار وتأهيل المتدربين (الفئة الذهبية)
- أفضل بنك في عملية استقطاب المواهب (الفئة الذهبية)
- أفضل تحول ثقافي مؤسسي (الفئة الذهبية)
- أفضل جامعة للتعليم المؤسسي (الفئة الذهبية) لأكاديمية «بيتك- تركيا»
- أفضل استخدام للتعليم المدمج (الفئة الذهبية) لأكاديمية «بيتك- تركيا»

وقد استندت «براندون هول» في معاييرها لاختيار المؤسسات الفائزة بهذه الجوائز إلى عدة معايير أهمها أن يكون البرنامج ملبيا لاحتياجات المؤسسة ومتميزا من ناحية التصميم والعرض، وأن ينتج عنه فوائد ونتائج قابلة للقياس، وأن يحقق تأثيرا إيجابيا ملموسا على المؤسسة ككل.

وبمناسبة الفوز بهذه الجوائز المرموقة، قال رئيس الموارد البشرية والتحول للمجموعة في «بيتك»، زياد عبد الله العمر، أنها تمثل تقديرا وإشادة بجهود مجموعة "بيتك" في إدارة الموارد البشرية، وتؤكد ريادة «بيتك» في تطبيق أفضل الممارسات وفق المقاييس العالمية في مجال الموارد البشرية، بما ينعكس على الأداء العام للموظفين، وبالتالي على مكانة المؤسسة وسمعتها وجودة الخدمات التي تقدمها للعملاء.

زياد العمر

وأضاف العمر أن الفوز بـ13 جائزة من مجموعة براندون هول (Brandon Hall) في مجالات مختلفة شملت جميع جوانب الموارد البشرية يؤكد نجاح رؤية مجموعة «بيتك» في تحقيق إدارة مثلى لثروته البشرية، وكذلك يجسد النهج المتقدم والشامل الذي يتبعه «بيتك» بداية من التوظيف وعملية استقطاب المواهب ثم التأهيل والتدريب عبر برامج مبتكرة وفريدة من نوعها بالتعاون مع جامعات عالمية ومؤسسات تدريب أكاديمية احترافية، ومرورا بالتطوير الوظيفي والتعاقب الوظيفي وتمكين الشباب وبناء القادة، مع التركيز على صحة ورفاهية الموظفين، والارتباط الوظيفي، وتمكين المرأة، وبرامج تكريم الموظفين المتميزين، والاستفادة من التكنولوجيا وتحليل البيانات لتحقيق جودة ودقة عالية في الأداء ولمواكبة التطورات المتسارعة في عالم الصيرفة.

تطوير القيادات

وأوضح العمر أن «بيتك» استطاع أن يحقق نجاحا ملحوظا في تطوير القيادات، وذلك بالتعاون مع أعرق الجامعات ومؤسسات التدريب العالمية، ومن أبرز إنجازاته في هذا المجال هو إطلاقه لأكاديمية قادة «بيتك» بالشراكة مع (Headspring)، بهدف دعم مسيرة تطوير قادة «بيتك».

التعليم والتدريب

وأوضح أن «بيتك» يتميز بخطة متكاملة لتدريب وتأهيل موظّفيه بشكل مستمر، وتعزيز خبراتهم من خلال رؤية شاملة لتمكين الموظفين وتزويدهم بالأدوات التكنولوجية اللازمة وتحفيزهم على الابتكار ليكونوا الركيزة الاساسية للحفاظ على ريادة «بيتك» محلياً وعالمياً، منوها ببرنامج (فرصة) الذي ساهم بشكل فعال في صناعة جيل مميّز من الموظّفين عبر الدّورات التدريبيّة المتقدمّة والأساليب المتطوّرة في التأهيل، حيث استطاع تدريب 39 موظّفاً في «بيتك» على مدار 6 شهور خلال العام الحالي من خلال معسكر تدريبي مميّز تخلّله العديد من ورش العمل والتدريبات النّظريّة والعمليّة التي تساهم في تطوير مهارات الموظّفين الشخصيّة ليصبحوا موظّفين محترفين على الجانبين التّقني والأعمال.

استقطاب المواهب

وأشار العمر إلى أن «بيتك» يواصل استراتيجيته في استقطاب وتطوير المواهب القادرة على إحداث التغيير الإيجابي ومواكبة النمو، كما يحرص على ترسيخ ريادته في توظيف وجذب أفضل العناصر وخاصة من الشباب الكويتي الذي يمتلك الشغف والطموح.

تأهيل الموظفين الجدد

وعن تأهيل الموظفين الجدد أوضح العمر أن «بيتك» يتمتع ببيئة عمل متميزة ودرجة عالية من التواصل الداخلي والشفافية، ولا يألُ جهدا في توفير أحدث الأدوات التقنية لتطوير الموظفين الجدد وتوفير أكبر فرص التطور الوظيفي لهم، مما يجعل الانضمام إلى أسرة «بيتك» هو طموح لكل موظف جديد يرغب بالتميز والتقدم في العمل المصرفي.

الأصل الحقيقي للمحافظة على الريادة

وأكد العمر أن الموارد البشرية في «بيتك» هي الركيزة الاساسية والأصل الحقيقي لتحقيق النجاح والمحافظة على المكانة الرائدة عالميا للمجموعة، والتي تعمل من خلال استرتيجية واضحة للانضمام إلى قائمة أكبر 100 بنك في العالم.

من خلال أحد أهم المعارض والملتقيات العقارية بالمملكة المتحدة

Nomo يستعرض حلوله العقارية بالتعاون مع بلوبرينت وحضور المطور العقاري البريطاني Battersea PowerStation

- عبد الله التويجري: المعرض فرصة لتسليط الضوء على أهم تطورات القطاع العقاري المتنامي في بريطانيا
- م. مشعل الملحم: المعارض العقارية أحد أهم ركائز الاستثمار العقاري الناجح بالنسبة للمستثمرين

عبد الله التويجري

مشعل الملحم

أعلن بنك Nomo (الذراع الرقمي لبنك لندن و الشرق الأوسط التابع لمجموعة بنك بوبيان) عن مشاركته في المعرض العقاري المُقام في 28 أغسطس الجاري في لندن، بحضور المطور العقاري Battersea PowerStation في خطوة جديدة للتعريف بمجموعة حلوله الرقمية والاستثمارية والتسهيلات التمويلية المبتكرة للمعنيين بامتلاك العقارات في المملكة المتحدة بالتعاون مع شركة بلوبرينت للاستشارات العقارية.

وقال عضو مجلس إدارة بنك لندن والشرق الأوسط عبدالله التويجري تعليقاً على ذلك «تُعد مشاركتنا في المعرض العقاري فرصة للتواصل المباشر مع المهتمين من الأفراد والشركات والمطورين العقاريين بما يقدمه Nomo من منتجات وحلول عقارية واستثمارية، وكذلك تسليط الضوء على أهم تطورات القطاع العقاري وفرص الاستثمار في المملكة المتحدة لاسيما في هذا القطاع المتنامي بشكل متواصل.

وأضاف أن المشاركة المرتقبة في المعرض العقاري تأتي في سياق التعاون الاستراتيجي لبنك Nomo مع شركة بلوبرينت الرائدة في الخدمات الاستشارية للاستثمار العقاري في المملكة المتحدة للإعلان عن إطلاق مرحلة جديدة في مشروع المجمع السكني الفاخر Battersea PowerStation، لنقدم من خلاله فرصاً استثمارية عقارية مبنية على أُسس ودراسات واقعية للسوق العقاري يحصل من خلالها الراغبين بشراء عقار بغرض الاستخدام الخاص والمستثمرين على أنسب الخيارات لتحقيق الاستفادة القصوى.

وأوضح التويجري أن ما يملكه بنك Nomo من حلول عقارية ومزايا تمويلية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، استطاعت وخلال فترة وجيزة أن تلقى إقبالاً لافتاً من قبل شريحة واسعة من المهتمين بتطورات السوق العقاري كونها تتمتع بمستويات عالية من الخدمة والمرونة في الإجراءات فضلاً عن أنها ترتقي لمستوى تطلعاتهم الاستثمارية، مضيفاً أن Nomo متواصل بصورة مستمرة مع عملائه للوصول إلى أفضل ما يُلبي احتياجاتهم الاستثمارية.

وأشار إلى أن تنظيم مثل هذه المعارض والملتقيات يُعد انطلاقه تعريفيه للعملاء المهتمين لاكتشاف السوق العقاري وفرص التمويل والاستثمار عن قرب وربطهم بصورة مباشرة مع أهم الشركات الاستشارية والخدمات العقارية أو المطورين العقاريين والمستشارين القانونيين المتخصصين مؤكداً أن بنك Nomo يعمل وبصورة مستمرة على زيادة قاعدة العملاء المستفيدين في الكويت ودول مجلس التعاون والمنطقة من خدماته لاسيما خدمات التمويل العقاري بمزايا تنافسية مما يمنحهم تجربة مصرفية فريدة تُلبي تطلعاتهم واحتياجاتهم مع ضمان أعلى معدلات مستويات الحماية والأمان.

وأكد التويجري أن منتج التمويل العقاري المُقدم من Nomo متوافق بالكامل مع أحكام الشريعة الإسلامية ليكون بمثابة نقلة نوعية نجحنا من خلالها في تحدي الصعوبات بين كيفية الجمع بين مبادئ الشريعة في الصيرفة الإسلامية والابتكار الرقمي لتعزيز حلول تمويل العقارات في أكثر أسواق العقارات أهمية في العالم، موضحاً أن مع خدمات بنك Nomo الرقمية للتمويل العقاري يُمكن للعملاء استثمار ثرواتهم بشكلٍ مستمر مع إمكانية الوصول إلى حساباتهم على مدار الساعة (7/24) بما يناسب أنماط حياتهم المتنوعة ويوفر المزيد من الراحة والمرونة.

حلول استشارية وتعاون مثمر

من جانبه وجه الرئيس التنفيذي لشركة بلوبرينت المهندس مشعل الملحم الشكر إلى بنك Nomo لحرصه على التواجد في مثل هذه الملتقيات العقارية كونها أحد أهم ركائز الاستثمار العقاري الناجح بالنسبة للمستثمرين لاسيما مع ما توفره حلول Nomo الرقمية من تسهيلات تمويلية مرنة استثمارية متكاملة من أجل البدء في استثمار آمن وفي نفس الوقت متوافقاً مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وأوضح أن مشروع Battersea PowerStation هو أحد أضخم المشاريع السكنية في لندن من حيث عدد الوحدات السكنية وحجم التغيير الذي تم تنفيذه على البنية الهيكلية والمنطقة الحضرية في هذا المشروع ليصبح اليوم إحدى أهم الوجهات السياحية في لندن.

وأضاف أن من خلال شراكتنا مع بنك Nomo استطعنا تقديم باقة متكاملة من أفضل الحلول والخدمات الاستشارية الاستثمارية للتعرف على أنسب فرص الاستثمار العقاري لعملائه في المملكة المتحدة وتقديم أفضل الاستشارات المهنية المصممة وفقاً لاحتياجاتهم فيما يتعلق بالبحث أو الشراء بجانب الاستشارات الضريبية، أو استشارات التمويل والاستشارات القانونية وكل ما يتعلق بالتصميم الداخلي والتأثيث وتأجير العقار.

في إطار تعزيز مجموعة الحلول المصرفية الرقمية وتلبية احتياجات عملائه

KIB يطلق جهاز ITM متكامل للخدمة المصرفية الذاتية في جمعية قرطبة التعاونية

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن إطلاق جهاز ITM للخدمة المصرفية الذاتية في جمعية قرطبة التعاونية، وذلك من أجل ضمان وصول عملائه إلى كافة الخدمات المالية التي يوفّرها لهم بأسلوب عصري أكثر كفاءة وسهولة وراحة. وتأتي هذه الخطوة في إطار التزام البنك بتنفيذ استراتيجيته الشاملة بتطوير بنيته الأساسية الرقمية في الخدمات والمنتجات بما يواكب أحدث الابتكارات والتطورات الذي يشهدها القطاع المصرفي بشكل عام، إلى جانب الحرص الدائم على تعزيز مجموعة الحلول المالية التي يعمل البنك على تطويرها بشكل مستمر، بما يلائم أسلوب حياة العملاء وتطلّعاتهم، انطلاقاً من شعاره المؤسسي، بنك للحياة.

وفي معرض تعقيبه على هذه المبادرة الاستثنائية، قال مساعد المدير العام للإدارة المصرفية للأفراد، نواف الخريّف: «اليوم يعتبر البداية لمرحلة جديدة ومختلفة في عملية تطوير البنية الأساسية ومجموعة الحلول والخدمات المصرفية التي يقدّمها KIB لعملائه في الكويت، ونفتخر بكوننا في مقدّمة المؤسسات المصرفية من حيث التوسّع بشبكة فروعنا التقليدية والرقمية، على حد السواء، وكذلك إطلاق كل ما هو جديد ومبتكر في هذا المجال. إن جهاز ITM المتكامل في الخدمة المصرفية الذاتية يأتي بمثابة نقلة نوعية في مستوى الحلول المالية المصمّمة لتلبية احتياجات العملاء أينما كانوا وفي أي وقت، وبأسلوب أكثر شمولاً وتخصّصاً وأماناً».

وأضاف: «إن هذه الخطوة المتقدّمة ستكون بالتأكيد عامل دعم لاستراتيجية تعزيز وتطوير البنية الأساسية الرقمية للبنك على صعيد الخدمات والمنتجات المصرفية الموجّهة للعملاء الأفراد، كما إنها ستكون حافزاً كبيراً للمؤسسات المصرفية المحلية من حيث التنافس على تقديم المزيد من الابتكارات والمنتجات المتنوّعة التي تواكب العصر وتفوق توقّعات العملاء».

ومن الجدير بالذكر أن جهاز ITM الرقمي الجديد يتميّز بتصميم عصري، ويوفّر باقة متكاملة من الخدمات للعملاء، كما يمكّنهم من إنجاز طيف واسع من العمليات بسرعة وسهولة وأمان. وتشمل مزايا جهاز ITM الجديد خدمة الصراف الآلي التفاعلي التي تتوفّر بين الساعة 8 صباحاً و12 ليلاً لإجراء عمليات سحب وإيداع الشيكات والسحب والإيداع النقدي للعملاء وغير العملاء، إلى جانب ميزة الاستفسارات العامة التي تتيح لعملاء البنك وغير العملاء الاستفسار عن فتح حساب الدروازة ومنتجات البنك والاطلاع على طلبات اعرف عميلك وغيرها الكثير من الاستفسارات. بينما يضمن جهاز الإصدار الفوري للبطاقات المصرفية للعملاء إمكانية طلب واستلام بطاقات KIB المصرفية الجديدة بشكل آمن وسريع خلال دقائق قليلة. وخدمة جهاز السحب الآلي المتقدّمة التي تتضمن مجموعة من المزايا المتخصّصة، على غرار التحويلات المالية النقدية بين الحسابات في KIB، إدارة الحساب وخدمات البطاقات مثل تعيين وتغيير رقم البطاقة السري (PIN)، السحب اللا تلامسي (NFC)، الاشتراك بخدمة الرسائل النصية القصيرة، إضافة إلى الاطلاع على الرصيد وإنجاز مدفوعات البطاقات الائتمانية ومسبقة الدفع، وغيرها المزيد من المزايا.

واختتم الخريّف قائلاً: "نفتخر بموقعنا القيادي على صعيد الحلول المصرفية الرقمية المصمّمة للأفراد، وسوف نواصل العمل باستمرار من أجل تقديم كافة المزايا والخدمات والمنتجات التي تسهم في كسب رضى العملاء وثقتهم، وتحقّق طموحاتهم بأسلوب آمن».

وتجدر الإشارة إلى أن KIB يواصل تنفيذ خططه الاستراتيجية الهادفة إلى مواكبة كافة التطوّرات في عالم الرقمنة، تجسيداً لرؤيته التي تعتبر العميل أولوية قصوى وإيماناً بأهمية تعزيز تجربته المصرفية بمزايا استثنائية ترسّخ مكانته المتقدّمة بين مؤسسات القطاع المصرفي المحلي.

«بنك قطر الوطني» يناقش أولويات حكومة المملكة المتحدة لحل مشكلة النمو الاقتصادي

اعتبر /بنك قطر الوطني QNB / أن الإصلاح الشامل لنظام التخطيط العمراني، وإنشاء صندوق وطني لزيادة الاستثمار، وتحسين العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والشركاء التجاريين الآخرين، جميعها إجراءات داعمة لزيادة النمو الاقتصادي على المدى الطويل في المملكة المتحدة.

وناقش /بنك قطر الوطني QNB / في تقريره الأسبوعي ثلاث أولويات للحكومة الجديدة في مهمتها لتحقيق معدلات نمو اقتصادي أقوى على المدى الطويل، أولها أن هناك العديد من المقترحات قيد الإعداد لتعزيز البنية التحتية للإسكان في البلاد، ودعم الاستثمارات الجديدة، والحد من البيروقراطية، وخفض تكاليف المشاريع.

وقال التقرير أن نظام تخطيط البناء في المملكة المتحدة يعتبر مكلفا وصارما للغاية. وتؤدي الإجراءات المطولة وغير المتوقعة لإصدار أذونات التخطيط إلى زيادة تكاليف أنشطة التطوير العقاري بشكل كبير، مما يعيق أعمال البناء السكني والتجاري، فضلا عن مشاريع البنية التحتية. وظل هذا النظام مكلفا للغاية بالنسبة للاقتصاد، إذ لم تشهد البلاد أي زيادة في مساحة الأراضي المبنية للفرد منذ عام 1990، وهو ما يتناقض بشكل كبير مع اقتصادات مجموعة السبع الأخرى.

وأضاف أن ذلك ساهم في انخفاض معدل الاستثمار في الأعمال التجارية مقارنة بالدول النظيرة التي لديها أنظمة تخطيط بناء أقل صرامة. وتعهدت راشيل ريفيس وزيرة الخزانة البريطانية، بإصلاح إطار السياسة الوطنية للتخطيط العمراني و«إعادة بناء بريطانيا مرة أخرى»، واقترحت هدفا يتمثل في بناء 1.5 مليون منزل في السنوات الخمس المقبلة. وسيمثل هذا الإصلاح أحد الركائز الرئيسية في استراتيجية تحسين النمو الاقتصادي في المملكة المتحدة.

الأولوية الثانية التي أوردها التقرير تعلقت بإنشاء صندوق ثروة وطنية جديد لتعبئة رأس المال وزيادة الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية. منذ عام 2000، ظلت الاستثمارات العامة والخاصة كحصة من الاقتصاد في المملكة المتحدة أقل من المتوسط السائد في اقتصادات مجموعة السبع. ولذلك، فإنه ليس من المستغرب أن تتخذ الحكومة الجديدة إجراءات لزيادة الاستثمار. وعلى الرغم من أنه لم يتم تحديد مهمة الصندوق الجديد وهيكله التنظيمي بعد، من المتوقع أن يتعاون الصندوق بشكل وثيق مع المؤسسات المالية الخاصة لتوجيه الموارد إلى القطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل الموانئ والصلب، واحتجاز الكربون، والهيدروجين الأخضر والمصانع. وقال التقرير أن الحكومة قد تعهدت بتخصيص مبلغ 7.3 مليار جنيه استرليني (9.7 مليار دولار أمريكي) لهذا المشروع، وتتوقع «حشد» الاستثمارات من القطاع الخاص، من خلال جذب ثلاث جنيهات مقابل كل جنيه استرليني تستثمره الحكومة. ومن خلال الاستفادة من موارد القطاع الخاص، سيكون صندوق الثروة الوطنية قادرا على تجاوز القيود المالية، وزيادة الاستثمار إلى مستويات تتماشى مع معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.

ورأى التقرير لدى تناوله الأولوية الثالثة أن تخطيط الحكومة لتعزيز التجارة كركيزة أساسية من استراتيجيتها تهدف إلى تحقيق معدلات نمو أقوى. ومن المتوقع أن تؤدي التشريعات الجديدة إلى تسهيل التوافق مع معايير المنتجات المطبقة في الاتحاد الأوروبي. ومن شأن هذا التوافق التنظيمي أن يقلل من حالة عدم اليقين والتكاليف الإضافية التي تتكبدها الشركات نتيجة للتكيف مع قواعد الاتحاد الأوروبي.

وتابع التقرير علاوة على ذلك، وبعد توقف المفاوضات بسبب الانتخابات، استأنفت المملكة المتحدة المحادثات مع الهند ودول مجلس التعاون الخليجي وكوريا الجنوبية وسويسرا وتركيا للتوصل إلى اتفاقيات تجارية جديدة.

وأوضح التقرير أنه نظرا لأهمية سلاسل القيمة العالمية، فإن العقبات التي تعترض التجارة تؤثر على المبادلات التجارية مع جميع الشركاء، ويؤثر تزايد العراقيل التجارية على تكاليف الإمدادات الأجنبية، مما يقلل من القدرة التنافسية للإنتاج في المملكة المتحدة، وقدرة الشركات على جني فوائد التجارة الدولية.

وبين التقرير أنه من شأن تحسين توافق المنتجات مع معايير الاتحاد الأوروبي وإبرام الاتفاقيات التجارية الجديدة أن يعزز القدرة التنافسية الخارجية ويفتح أسواقا جديدة للأعمال التجارية، مما يوفر دفعة إضافية للنمو.

محافظ بنك إنجلترا: السياسات النقدية ستظل مقيدة لفترة كافية

أكَّد أندرو بيلي، محافظ بنك إنجلترا، أن السياسات النقدية ستظل مشددة لفترة طويلة حتى يتم التعامل مع المخاطر التي تهدد التضخم، وذلك رغم الانخفاض الحاد الذي شهدته معدلات التضخم في المملكة المتحدة خلال الفترة الماضية.

وقال محافظ بنك إنجلترا، يوم الجمعة، خلال ندوة جاكسون هول السنوية في ولاية وايومنغ الأميركية، إن الوقت لا يزال مبكراً للحديث عن النصر على التضخم، ورغم أن هناك إشارات إيجابية، فإننا لم نحقق الهدف بعد.

بيلي أشار إلى أن التقديرات الأخيرة تدفع إلى التفاؤل الحَذر، حيث أصبحت توقعات التضخم أكثر استقراراً بفضل السياسات النقدية التي تم تنفيذها، ووفقاً له، كانت تأثيرات التضخم في الجولة الثانية أقل من المتوقع؛ ما يعكس فاعلية التدابير المتخذة.

في يوليو، ارتفع معدل التضخم الاستهلاكي في المملكة المتحدة بنسبة 2.2% على أساس سنوي، مقارنة بـ2% في يونيو حزيران، وهو المعدل الذي يتماشى مع هدف البنك المركزي، وفي الأول من أغسطس، خفض بنك إنجلترا سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس، ليصل إلى 5%، وهو أدنى مستوى له في 16 عاماً.

بيلي أكد أن التضخم العام شهد انخفاضاً حاداً منذ جائحة فيروس كورونا، بفضل تراجع أسعار الطاقة والمواد الغذائية، ومع ذلك، لا تزال هناك ضغوط تضخمية قائمة، ويجب توخي الحذر، وأوضح أن المملكة المتحدة تشهد مستويات تضخم أقل من العام الماضي، لكنه شدد على أن «المهمة لم تكتمل بعد؛ لم نعد بعدُ إلى الهدف على أساس مستدام».

وأضاف بيلي أن السياسات النقدية ستظل مقيدة لفترة كافية حتى تتبدد المخاطر التي تهدد التضخم، مع التأكيد على أن الهدف المستدام عند مستوى 2% في الأمد المتوسط سيظل المحور الرئيسي للسياسة النقدية، وبالتالي، فإن المسار سيظل ثابتاً لضمان استقرار الأسعار.

وأشار بيلي إلى أن الوضع الحالي يتطلب الحفاظ على سياسات نقدية مقيدة لضمان استقرار الأسعار وتحقيق هدف التضخم البالغ 2% في الأمد المتوسط، وصرَّح قائلاً: «إن السياسات النقدية ستظل مشددة بما يكفي لمواجهة المخاطر التي قد تبقى قائمة، نحن ملتزمون بالاستمرار في هذا النهج حتى نكون واثقين من زوال التهديدات التي قد تؤثر على أهدافنا الاقتصادية».

بيلي أكد أن استمرارية السياسات النقدية الحالية تأتي ضمن جهود البنك لضمان عدم العودة إلى مستويات التضخم المرتفعة، مع التركيز على استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي المستدام، وأضاف أن المسار النقدي المتوقع سيكون مستقراً ومتماشياً مع الأهداف الاقتصادية العامة، حيث يهدف البنك إلى تحقيق توازن بين تحفيز الاقتصاد والحفاظ على استقرار الأسعار.

وفي الختام، أكد بيلي أن بنك إنجلترا سيواصل متابعة الوضع الاقتصادي عن كثب واتخاذ القرارات اللازمة لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، بما يعزز الثقة في السياسة النقدية، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.

إفلاس 400 شخص وشركة في كندا يومياً خلال الربع الثاني

ارتفعت حالات الإفلاس لكل من المستهلكين والشركات الكندية بشكل كبير خلال الربع الثاني، حيث وصلت وتيرة الإفلاس إلى قرابة 400 شخص وشركة يومياً خلال الفترة المشار إليها.

وقال تقرير للجمعية الكندية لمتخصصي قضايا الإفلاس وإعادة الهيكلة، صدر في وقت سابق هذا الشهر، إن أكثر 35 ألف مستهلك كندي تقدموا بطلبات للإفلاس خلال الربع الثاني من العام؛ وهو ما يمثل زيادة بنسبة 12.4%، ويعادل تقريباً 382 طلباً يومياً.

ووفقاً للتقرير، وصلت حالات الإفلاس لدى المستهلكين إلى أعلى مستوى لها منذ نهاية عام 2019 حيث واجهت الأسر تكاليف معيشية عالية، إلى جانب تكاليف خدمة الديون المرتفعة والتأثيرات التضخمية المستمرة.

وقال «أندريه بولدو» رئيس الجمعية في التقرير: «بلغت حالات الإفلاس لدى المستهلكين أعلى مستوى لها منذ أكثر من أربع سنوات، مما يؤكد الرياح المعاكسة الكبيرة التي لا يزال العديد من الكنديين يواجهونها».

وذكر التقرير أن 1541 شركة تقدمت بطلب إفلاس خلال الربع الثاني (17 شركة يومياً)؛ وهو ما يمثل زيادة بنسبة 41.4% على أساس سنوي، ومع ذلك، انخفضت حالات الإفلاس بنسبة 23.1% مقارنة بالربع الأول من العام.

بنك سنغافورة.. دبي وجهة مفضلة لأصحاب الملايين ونستهدف توسيع أعمالنا في المنطقة

أعلن رانجيت خانا، الرئيس التنفيذي لمركز دبي في بنك سنغافورة، أن البنك يخطط لزيادة حضوره في منطقة الشرق الأوسط ليشكل 20% من إجمالي إيراداته وأصوله المصرفية الخاصة خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، مقارنة بـ 10% في الوقت الحالي.

نمو ملحوظ في الأصول المدارة

ونجح بنك سنغافورة، أحد أكبر البنوك الخاصة في آسيا، في رفع قيمة أصوله المدارة إلى 116 مليار دولار بنهاية سبتمبر 2023، مقارنة بنحو 20 مليار دولار في عام 2010، وفقاً لأحدث البيانات المالية المتاحة للبنك.

دبي كوجهة رئيسية للأثرياء

أكد خانا، الذي يشغل أيضاً منصب رئيس الخدمات المصرفية الخاصة لأوروبا والشرق الأوسط في البنك، أن الإمارات، وخاصة دبي، أصبحت وجهة رئيسية لأصحاب الملايين من حول العالم بعد جائحة كوفيد19-، وفقا لما ذكرته رويترز.

وأشار إلى أن هذه الظاهرة تعود إلى السياسات الحكومية الإيجابية التي تهدف لجذب الأثرياء، بالإضافة إلى البنية التحتية المتميزة ونظام التأشيرة الذهبية.

التوجهات المستقبلية في إدارة الثروات

أشار خانا إلى أن العقد المقبل سيشهد نمواً كبيراً في إدارة الثروات في كل من آسيا والشرق الأوسط.

ووفقاً لتقرير الثروة العالمية لعام 2024 الصادر عن مجموعة بوسطن الاستشارية، ارتفع صافي الثروة العالمية بنسبة 4.3% في العام الماضي، بينما شهدت منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا قفزة بنسبة 7.8%.

في إنجاز يدعم مكانة الدولة كجهة رئيسة مفضلة للعيش والإقامة والأعمال

الإمارات ضمن الـ 10 الكبار عالمياً في 20 مؤشراً بـ «التكنولوجيا والاتصالات»

كشف المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء أن دولة الإمارات حلت ضمن الـ 10 الكبار عالمياً في 20 مؤشراً رئيساً من مؤشرات التنافسية العالمية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك حسب آخر التقارير التي أصدرها عدد من أكبر المنظمات والمؤسسات الدولية المعنية بالتنافسية العالمية، ما يدعم مكانة الدولة وجهة رئيسة مفضلة للعيش والإقامة والأعمال والتجارة والاستثمار.

وأوضح المركز أن الإمارات جاءت في المركز الأول على مستوى العالم في مؤشر اشتراكات النطاق العريض للأجهزة المحمولة لكل 100 نسمة، وفقاً لتقرير مؤشر أهداف التنمية المستدامة الصادر عن مؤسسة «بيرتلمان ستيفتنغ» لشبكة حلول التنمية المستدامة لعام 2024، كما تصدرت عالمياً في مؤشر عدد السكان الذين يستخدمون الإنترنت كنسبة من عدد السكان، حسب التقرير نفسه.

وجاءت الإمارات في المركز الأول أيضاً في مؤشر مستخدمي الإنترنت، وفق تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2024.

وحلت في المرتبة الأولى عالمياً في ثلاث مؤشرات، هي: مؤشر تغطية شبكات الجيل الثالث كنسبة من عدد السكان، ومؤشر اشتراكات الإنترنت ذات النطاق العريض المحمول لكل 100 من السكان، ومؤشر نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من عدد السكان، وذلك حسب تقرير تنمية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024.

ولفت مركز التنافسية والإحصاء إلى تصدر الإمارات في مؤشر النطاق العريض اللاسلكي، وفقاً لتقرير التنافسية الرقمية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2023، ومؤشر استخدام الإنترنت، حسب تقرير مؤشر الازدهار الصادر عن معهد «ليجاتم»، ومؤشر اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 من السكان، وفق تقرير التقدم الاجتماعي الصادر عن منظمة «حتمية التقدم الاجتماعي».

وجاءت الإمارات في المركز الثاني عالمياً في مؤشر استخدام الشبكات المهنية الافتراضية، وفقاً لتقرير تنافسية المواهب العالمية الصادر عن معهد «آنسياد» لآخر إصدار لعام 2023، كما حلت بالمرتبة الثانية عالمياً في مؤشر الوصول إلى الهاتف المحمول، حسب تقرير مؤشر الازدهار الصادر عن معهد «ليجاتم»، بينما جاءت الدولة في المركز الثالث عالمياً في مؤشر المهارات الرقمية، وفقاً لتقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية الصادر عن معهد «آنسياد» لعام 2023 حسب آخر إصدار.

وأفاد «التنافسية والإحصاء»، بأن الإمارات جاءت في المركز الرابع عالمياً في مؤشر الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفق تقرير مؤشر الابتكار العالمي الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لعام 2023.

وحلت الإمارات في المرتبة الثامنة عالمياً في ثلاثة مؤشرات هي: مؤشر الأمن المعلوماتي وفقاً لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2024، ومؤشر حيازة الأجهزة اللوحية، حسب تقرير التنافسية الرقمية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، ومؤشر عرض النطاق الترددي للإنترنت وفق تقرير مؤشر الازدهار الصادر عن معهد «ليجاتم» لعام 2023.

وجاءت الإمارات في المركز التاسع عالمياً في ثلاثة مؤشرات، شملت: مؤشر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفقاً لتقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية الصادر عن معهد «آنسياد»، ومؤشر استخدام المنصات الرقمية لتقديم خدمات النقل والشحن، ومؤشر استخدام المنصات الرقمية لتقديم خدمات المطاعم والفنادق والأنشطة الترفيهية، وذلك وفقاً لتقرير تنمية السياحة والسفر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2024، في حين حلت في المركز العاشر في مؤشر الأمن المعلوماتي، وفقاً لتقرير التنافسية الرقمية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية حسب آخر إصدار لعام 2023.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال

الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com
نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com
تابعونا: @aleqtisadyahkw
@aleqtisadyahkw
50300624

هل تضع صراحة «باول» بخفض الفائدة وترقيات «فوتسي» أسواق الأسهم على طريق المكاسب القوية؟

تتهيأ أسواق المال العربية لتحقيق مكاسب قوية خلال الجلسات المتبقية من الشهر المقبل، وسط ترقية مؤسسة فوتسي راسل لبعض الأسهم المدرجة في مؤشراتها. هذه المكاسب تأتي بالتزامن مع الاتجاهات العالمية التي تسعى لتسجيل أعلى مستوياتها على الإطلاق بعد تعويض الخسائر الحادة التي حدثت في مطلع الشهر الجاري. ويأتي هذا في ظل زيادة ثقة المستثمرين في قرب خفض الفيدرالي لأسعار الفائدة وتجنب الاقتصاد الأمريكي للركود.

سجل مؤشر السوق السعودي «تاسي" ارتفاعًا نسبته 2.34% ليحقق أعلى مكاسب أسبوعية في خمس أسابيع. قفز مؤشر سوق دبي المالي لأعلى مستوياته منذ مارس الماضي مقتربًا من تجاوز مستوى 4300 نقطة. وارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط "مسقط 30" بنسبة 1.04%.

كما قفز مؤشر سوق دبي المالي لأعلى مستوياته في أكثر من أسبوعين ليتجاوز مستوى 4200 نقطة، وصعد المؤشر الأول للبورصة الكويتية بنسبة 1.36% مغلقًا تعاملات الأسبوع الحالي عند النقطة 7801.35. فيما تراجع مؤشرا بورصة قطر ومسقط على مستوى الأسبوع الماضي.

وخارج منطقة الخليج، وبالبورصة المصرية، ارتفع المؤشر الرئيسي «إيجي إكس 30» بنسبة 1.73% ليغلق عند مستوى 30141 نقطة، وصعد مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة «إيجي إكس 70» بنسبة 3.71% ليغلق عند مستوى 6900 نقطة.

وعالميًا، عزز مؤشر «إم إس سي آي- إيه سي وورلد" للأسهم العالمية مكاسبه إلى أكثر من 9% منذ هبوطه الحاد في 5 أغسطس الجاري، مع تعافي الأصول الخطرة من التقلبات بعد تلاشي مخاوف الركود والاتجاه لتغيير الفيدرالي للسياسة النقدية.

صعد مؤشر «داو جونز» خلال الأسبوع بنسبة 1.25%، وزاد «إس آند بي 500» بنسبة 1.45%، وارتفع مؤشر التكنولوجيا «ناسداك» بنسبة 1.4%. كما صعد مؤشر «ستوكس يوروب 600» بنسبة 1.3%، محققًا مكاسب للأسبوع الثالث على التوالي. وفي اليابان، صعد مؤشر «نيكي» بنسبة 0.8%، وارتفع مؤشر «توبكس» الأوسع نطاقًا بنسبة 0.25% على التوالي.

جاءت مكاسب الأسهم العالمية بنهاية جلسة الجمعة، بعدما قال رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي، جيروم باول، خلال كلمته بمنتدى «جاكسون هول»، إن «الوقت قد حان للبنك المركزي من أجل خفض سعر الفائدة".

ترقية فوتسي

بدوره، أشار إيهاب رشاد، نائب رئيس مجلس إدارة شركة مباشر كابيتال هولدنج، إلى أن ترقية بعض الأسهم المدرجة على مؤشر مؤسسة فوتسي راسل ستزيد من زخم الأسواق بالمنطقة. وأوضح أن هذه الترقية تتزامن مع التصريحات الرسمية من الفيدرالي الأمريكي بشأن الاتجاه لخفض الفائدة، وهو ما يعتبر من العوامل الرئيسية التي من المتوقع أن تحفز مشاركة المستثمرين الأجانب، مما يجعل بورصات المنطقة أكثر جاذبية لهم بين الأسواق الناشئة.

كشفت المراجعة النصف سنوية لمؤشرات فوتسي للأسواق الناشئة، التي صدرت صباح أمس السبت، عن ترقية أسهم بالسعودية مثل سهم بوبا العربية من مؤشر الشركات المتوسطة إلى مؤشر الشركات الكبيرة. كما تم ترقية كل من تكافل الراجحي والخدمات الأرضية من مؤشر الشركات الصغيرة إلى الشركات المتوسطة، وإضافة شركة جمجوم فارما إلى مؤشر الشركات المتوسطة والعالمي.

أما في الإمارات، فقد تمت ترقية سهمي «إعمار للتطوير» و«كيو القابضة» إلى قائمة الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى انضمام أسهم «برجيل القابضة» و«بريسايت القابضة» إلى قائمة الشركات المتوسطة، فضلاً عن سهم «مجموعة فينيكس» الذي أُعلن عنه لأول مرة في يونيو الماضي.

أبقت مؤسسة «فوتسي راسل» تصنيف سوق الأسهم المصرية في قائمة المراقبة لاحتمال خفض تصنيفها من الأسواق الناشئة الثانوية إلى وضع الأسواق غير المصنفة. كما أعلنت عن بعض التغييرات الأخرى في بورصة الكويت وبعض البورصات الأخرى.

تسعير خفض الفائدة

من جانبه، أوضح الخبير الاقتصادي طاهر مرسي أن الأسواق قد قامت بتسعير خفض الفائدة، واستفادت منه بتحقيق ارتفاعات تاريخية. لكنه أشار إلى أنه من المتوقع أن تحقق الأسواق المزيد من الارتفاعات مع إقرار خفض الفائدة بدءًا من الاجتماع المقبل للفيدرالي في سبتمبر القادم.

وترى خبيرة أسواق المال، وعضو مجلس إدارة شركة الحرية للتداول، حنان رمسيس، أن اتجاه الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة قد يشعل حماس المستثمرين، لأنه سيؤدي إلى ارتفاع المؤشرات في الأسواق العالمية وتحليقها لمستويات قياسية. وأشارت إلى أن أداء بورصات المنطقة قد يختلف بناءً على الأوضاع الجيوسياسية وتطوراتها.

في المقابل، توقع عضو مجلس الإدارة بشركة الصك لتداول الأوراق المالية، محمد عطا، أن تشهد الأسواق العربية والأسواق الناشئة بشكل عام انتعاشًا كبيرًا بفضل تدفق الأموال الساخنة، مع بدء موسم الهجرة من الفائدة المرتفعة في أمريكا للبحث عن عوائد مجزية على أدوات الدين في الاقتصادات الناشئة المتعطشة لمصادر دولارية.

أما فيما يخص بورصة مصر، فأوضح عطا أن معدلات التضخم وقرارات المركزي وتحركات المؤسسات هي العوامل التي ستؤثر على حركة المؤشرات في البورصة محليًا في الفترة المقبلة. وتوقع أن يستهدف المؤشر الثلاثيني مستوى 32000 نقطة خلال الفترة المقبلة ومع مطلع الشهر المقبل.

تحركات قوية

ومن جانبه، قال المحلل بأسواق المال، طارق عيسوي، إن الأسواق المالية شهدت تحركات قوية فور صدور تصريحات محافظ الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، جيروم باول، والتي أكد فيها أن الوقت قد حان لخفض الفائدة، ولكن توقيت ووتيرة الخفض ستعتمد على البيانات الاقتصادية المقبلة.

وتوقع عيسوي أن يساعد اتجاه الفيدرالي لخفض الفائدة الأسواق المالية على الاستقرار، وسيكون حافزًا للمستثمرين للبدء في التخطيط لبناء مراكز مالية جديدة، خاصة بعد تحديد وجهة الأسواق على الأقل على مدى الأشهر الثلاثة القادمة.

وأشار عيسوي إلى أن التخطيط لخفض الفائدة قد يكون له بعض التأثير السلبي، في رأيه، على أسهم قطاع البنوك سواء في الأسواق المحلية أو العالمية. وأوضح أن بعض المستثمرين قد يلجؤون إلى تبديل بعض المراكز خلال الفترة القادمة والتركيز أكثر على أسهم النمو والأسهم الصناعية.

الاقتصادية ALEQTISADYAH | الموقع الالكتروني | رئيس التحرير هشام الفهد | نستقبل الاخبار على البريد التالي | للتواصل | مدير التسويق والعلاقات العامة

جريدة اقتصادية الكترونية يومية تصدر كل يوم صباحاً بنظام PDF | www.aleqtisadyah.com | editor@aleqtisadyah.com | news@aleqtisadyah.com | 50300624 | جميل بردى | @aleqtisadyahkw

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

الأحد 21 صفر 1446 هـ • 25 أغسطس 2024 • السنة الثانية | جريدة إلكترونية كويتية يومية متخصصة في مجال الاقتصاد | رقم العدد 132 | عدد الصفحات 22

المتقاعد الكويتي يستحق الاهتمام.....

بقلم – حامد السيف

المدير العام الأسبق لسوق الكويت للأوراق المالية – الرئيس والعضو المنتدب الأسبق شركة الأوسط للاستثمار

إن المتقاعد الكويتي لا يعامل كما يعامل المتقاعد في كثير من دول العالم الناجحة، حيث إن المتقاعدين في دول العالم يحظون بكل الاحترام في دولهم ولهم الأولوية حسب خبراتهم المتراكمة في شغل الوظائف الاستشارية والخدمية العامة التي تناسب خبراتهم السابقة، وهذا نابع من احترام الدولة لخدماتهم وتفانيهم في خدمتها.

أما في الكويت فالمتقاعدون ليس لهم مكان في أعمال الدولة، وهم محرومون من الاستمرار في خدمة بلدهم بعد التقاعد. لذلك فإن اختيار المستشارين في بلدي يكون موجها فقط لغير الكويتيين بناء على رغبة أصحاب المصالح والنفوذ لإعانتهم على تحقيق مصالحهم الشخصية بكل الطرق المتاحة، وخاصة عند تشكيل اللجان والمجالس المتخصصة. وهنا يكون دور المستشار في تحقيق ما يؤمر به من تعليمات تخدم أعضاء اللجان.

أما تعيين المستشارين الكويتيين المتخصصين المحايدين فهو يعتبر شأناً غير ذي قيمة لدى الدولة. وهذه معضلة مستمرة في جميع تلك المجالس واللجان الحكومية.

إن الدولة عليها واجب احترام خبرات المتقاعدين الكويتيين وأن تعطيهم الأولوية في المشاركة في كل لجان ومجالس الدولة، والاستفادة منهم لمصلحة هذا البلد. إن الدولة لا تأخذ برأي المستشارين المتقاعدين الكويتيين الكُثر إلا فيما ندر، وكأنه من المفروض أن يكون المستشار غير الكويتي هو الأساس في معظم لجان ومجالس الدولة.

العالم اليوم وفي هذا العصر يعطي الجانب الفني الوطني للمتقاعدين المتخصصين جل اهتمامه ليعطوا النتائج الطيبة في المساعدة لاتخاذ القرارات المهمة في تحقيق مصلحة بلدانهم وفي وضعها في مصاف الدول المتقدمة.

المطلوب اليوم هو تصحيح الوضع وإعطاء المتقاعدين الكويتيين من أصحاب الاختصاص حقهم في دورهم في وضع الأسس السليمة في المشاركة في خطط الدولة حتى نحقق ما نصبو إليه بالسير في الطريق الصحيح لما فيه مصلحة هذا البلد الطيب. والله المستعان...